جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالب:

كوال كمال نورالدين

بعنوان:

دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي

دراسة حالة : بنك الجزائر

خلال الفترة 2005 – 2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بن ساحة علي	استاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	رئيسا
حمزة عمي سعيد	استاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
بوهريره عباس	استاذ محاضر –ب–	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالب:

كوال كمال نورالدين

بعنوان:

دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي

دراسة حالة : بنك الجزائر

خلال الفترة 2005 – 2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بن ساحة علي	استاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	رئيسا
حمزة عمي سعيد	استاذ محاضر –أ–	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
بوهريره عباس	استاذ محاضر –ب–	جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمار جهدي وعملي بفضل الله عزوجل

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أفراد عائلتي وأحبابي

إلى كل أصدقائي كل بإسمه

إلى كل من ساندني ودعمني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة

كمال نور الدين

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال حمدا وشكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

أتقدم بجزيل شكري وخالص إمتناني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر:

الدكتور حمزة عمي سعيدعلى إشرافه ومساعدتي في إعداد هذه المذكرة.

والذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته طوال فترة إنجاز المذكرة.

كما لا يفوتني تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع عمال بنك الجزائر الذين قدموا إلي يد العون.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ابراز دور النظام المصرفي الجزائري في معالجة التسرب النقدي، وذلك نظرا للتطور الحاصل في البيئة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة والتي تضمنت مجموعة من الإصلاحات المصرفية شملت جميع المؤسسات العامة والخاصة، بهدف الحد من ظاهرة التسرب النقدي ومن أجل ضمان قوة أفضل للإقتصاد الجزائري. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات البنوك العاملة في الجزائر وبيانات بنك الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2005 الى 2017

ومن اهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة: أنه للنظام المصرفي دور كبير وهام في معالجة التسرب النقدي كما انه الشبابيك التي اطلقتها البنوك لها علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية في معالجة ظاهرة التسرب النقدي

الكلمات المفتاحية: تسرب نقدي ، نظام مصرفي ،عرض نقدي. بنك مركزي .

Abstract:

This study intends to highlight the role of the Algerian banking system in dealing with cash outflow, due to the development taking place in the Algerian business environment in recent years, which includes a set of banking reforms comprising both public and private companies, with the aim of reducing cash outflow and ensuring a better strength for the Algerian economy.

This study relied on accounting-databases from banks operating in Algeria in addition to the Bank of Algeria data during the study period extending from 1997 to 2017.

Some of the most important results reached in this study show that the banking system has a large and important role in dealing with cash outflow, as well as the framework launched by banks have a positive and statistically significant partnership in addressing the phenomenon of cash outflow.

Keywords: Cash outflow, banking system, cash supply. Central bank.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	IV
الاهداء	V
الشكر	VI
الملخص	VII
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة العامة	أ–هـ
الفصل الاول: الأدبيات النظرية للنظام المصرفي و التسرب النقدي	
المبحث الاول مدخل إلى النظام المصرفي و التسرب النقدي	03
المطلب الأول :الخدمات المصرفية ووسائل الدفع	03
الفرع الأول : الخدمات المصرفية ،خصائصها ودورة حياتها.	03
الفرع الثاني : وسائل الدفع.	06
المطلب الثـاني : التسرب النقدي والعرض النقدي.	13
الفرع الأول : تعريف التسرب النقدي .	13
الفرع الثاني : اسباب و اثار التسرب النقدي.	14
الفرع الثالث :عرض النقود و العوامل المؤثرة فيه.	16
المطلب الثالث : علاقة و اثر التسرب النقدي بالاقتصاد والدخل.	20
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	24
المطلب الأول : الدراسات العربية	24
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	27
المطلب الثالث : اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	29
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة التطبيقية	33
المطلب الأول : واقع وأداء الاقتصاد الجزائري النقدي	33
المطلب الثاني : بعض المؤشرات المعنمدة في النظام المصرفي لمعالجة التسرب النقدي	40
المبحث الثاني :عرض مناقشة النتائج المتوصل إليها	45
المطلب الأول : حدود و منهجية الدراسة	45
المطلب الثاني : مناقشة وتحليل والنتائج المتوصل إليها	51
الخاتمة العامة	59
قائمة المراجع والمصادر	62

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1-2	يوضح تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011	38
2-2	يوضح تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2012-2014	39
3-2	يوضح تطور عدد الوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017	40
4-2	يوضح تطور مشتقات النقود في الجزائر	41
5-2	يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي والنقود في الجزائر	43
6-2	مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية	49
7-2	يوضح متغيرات الدراسة القياسية	53
8-2	مخرجات برنامج EVIEWS للمتغير التابع "التسرب النقدي"	54
9-2	مخرجات برنامج EVIEWS " نسبة التسرب النقدي"	59
10-2	تغير نسب التسرب النقدي 2005 الى 2016	60

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الموضوع الشكل	رقم الصفحة
1-2	يوضح تطور M1	49
2-2	تطور معدل إعادة الخصم والإحتياط الإجباري	50
3-2	يوضح تطور عدد شبابيك والمصارف الخاصة والعمومية	57
4-2	يوضح تطور نسبة التسرب النقدي في الجزائر	60
5-2	يوضح تطور عدد شبابيك في الجزائر	60
6-2	يوضح مجال الثقة لاختبار "داربن واتسون	64
7-2	يوضح مخرجات برنامج eviews لاختبار التوزيع الطبيعي	65

المقدمة العامة

1- توطئة:

إن التسرب النقدي من الظواهر التي تعاني منها جل الأنظمة البنكية في الدول العالم، حيث انه يقف عائق في التوظيف حجم كبير من الأموال او المعروض النقدي كان من الاجدر استخدامها في تمويل الانشطة الاقتصادية لدفع ورفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى الدول التي تعاني من هذه الظاهرة لإيجاد حلول ناجعة وسد منافذ التسرب النقدي.

كما يعتبر العرض النقدي مؤشر هام في تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية، خصوصا وأنها تخضع لرقابة البنك المركزي الذي يعتبر المشرف الأول والدعامة الأساسية للنظام البنكي، باعتباره المسؤول عن السياسة النقدية من خلال المراقبة الفعلية و الحقيقية للإصدار النقدي كما تشرف البنوك التجارية على عملية خلق النقود في البنوك التجارية و قياس كمية هذا المعروض باستخدام آلية المضاعف النقدي، الذي يسمح بالتعرف على قيمة والتغير في النقود والحد والتقليل من تداول النقود خارج النظام البنكي " التسرب النقدي".

فالنظام المصرفي في الجزائر من بين الانظمة الذي يعيش بشكل واضح هذا الاشكال، يتوجب التدقيق في الاسباب التي ادت اليه و العمل على ايجاد اليات وميكانزيمات للحد منه وفي نفس الوقت لاستقطاب واعادة ادخال النقود التي هي خارج النظام المصرفي، خاصة و ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير متنوع يعتمد على نسبة اكثر من 95 % على المحروقات و عدم استقرار اسعار المحروقات في الاسواق العالمية خلق الأوضاع الاقتصادية صعبة تعيشيها البلاد، جعلت الشح في مصادر التمويل خاصة في ظل عدم استقرارا سعار المحروقات واثرها في زيادة العجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات والبحث عن مصادر التمويل ، من خلال استقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج المنظومة المصرفية ومحاولة الاستغلال الامثل للمعروض النقدي والعمل على التقليل التسرب النقدي.

2. إشكالية البحث:

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة الاشكالية وفق الصيغة التالية :

كيف لبنك الجزائر العمل على التقليل من ظاهرة التسرب النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005-2017 ؟

كما يمكن طرح اسئلة فرعية التالية:

1. ما المقصود بالتسرب النقدي وما هي آثاره على الاقتصاد الجزائري ؟
2. ما هو واقع التسرب النقدي في الجزائر؟
3. ما اثر تطور الجهاز المصرفي على التسرب النقدي خلال الفترة 2005-2017 ؟

3-فرضيات البحث:

- يؤثر التسرب النقدي سلبيا على اداء الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية
- يعرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة التسرب النقدي بسبب ضعف الكثافة المصرفية.
- يعرف تطور النظام المصرفي الجزائري تأخرا كبيرا فاقم من ظاهرة التسرب النقدي .

4.أهمية الدراسة:

يعتر التسرب النقدي من بين الظواهر و العراقيل التي يواجهها النظام المصرفي في التعاملات ، التداول و تمويل النشاط الاقتصاد وذلك بخروج النقود عن الرقابة المصرفية ، كما تكمن اهمية الدراسة في ايجاد الحلول المناسبة لاسترجاع النقود الخارجة عن دائرة التداول والعمل على التقليل و الحد من التسرب النقدي.

.5. أهداف الدراسة:

تكمن اهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- التطرق الى الخدمات المصرفية ووسائل الدفع التقليدية و الحديثة.التعرف على مفهوم التسرب النقدي و اسباب و الاثار المترتبة عليه .
- التعرف على وسائل الدفع التقليدية و الحديثة بمختلف انواعها.
- اظهار وتحليل تطور العرض النقدي ومقابلات في الجزائر.

6 : حدود الدراسة

لوضوع حدود الدراسة لابد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها ومحاولة إيضاح كل تكاليف البحث المادية والمعنوية والزمنية.

المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة القياسية على بنك الجزائر لإظهار مدى فعالية أدوات وأساليب النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي بجميع مؤشراته وقد تمّ اختيارنا لهذه العيّنة المتمثلة في بنك الجزائر لعدّة أسباب نذكر منها:

- المصداقية والشفافية والإفصاح ومسايرته للمعايير الدوليةومعرفة الأساليب الحديثة في عمليات التحليل المالي في البنك .

- **المجال الزمني:**

تراوحت حدود الزمنية لدراستنا الفترة الممتدة لمدة 20 ستة ابتداءا من 1997 الى غاية 2017 في والتي كان خلالها جمع كافّة مستلزمات البحث و استغلال البيانات و المعطيات والقوائم المالية في مجال النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي ، مع البحث عن مؤسسات ذات جودة عالية تمكننا من إسقاط الدراسة عليها لاستخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات وفق البيانات والمعطيات المتاحة.

7. نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية	المتغير التابع التسرب النقدي في المؤسسات الاقتصادية
1. سعر إعادة الخصم؛ 2. الاحتياطي الإلزامي ؛ 3. البنوك العمومية ؛ 4. البنوك الخاصة 5. الشبابيك	• التسرب النقدي M1

8. منهج الدراسة:

تمّ الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة الى منهج دراسة الحالة باستخدام أساليب تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها وذلك بالإعتماد على البرامج الإحصائية المعتمدة مع إستخلاص النتائج حول هذا الموضوع.

9. صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذا البحث منها :

- ✓ عدم الاستجابة بعض البنوك محل الدراسة لأجراء مقابلات شخصية.
- ✓ عدم القدرة على الحصول ملفات و معلومات تخص موضوع الدراسة لتشمل بنوك اخرى وهذا بحجة سرية المعلومات البيانات .

- ✓ صعوبة الحصول على المراجع وخاصة أثناء فترة الإغلاق الكلي للمؤسسسات الجامعية بسبب وباء كورونا.
- ✓ صعوبة الحصول على بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، نظرا لقلة الدراسات المتطرقة للموضوع.

10. .هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى المقدمة العامة والخاتمة العامة يتوسطهما فصلين، الفصل الأول منها تطرق الى الادبيات النظرية للنظام المصرفي و التسرب النقدي في مبحثين، في المبحث الاول النظام المصرفي و التسرب النقدي ثم ثلاثة (03) مطالب المطلب الاول الخدمات المصرفية ووسائل الدفع ،اما في المطلب الثاني جاء فيه التسرب النقدي و العرض النقدي من حيث تعريف التسرب النقدي و تبيان أسبابه واثره، وفي الفرع الثالث تم تطرق الى عرض النقود و العوامل المؤثرة فيه،اما المطلب الثالث تناول علاقة و اثر التسرب النقدي على الاقتصاد والدخل ، المبحث الثاني استعرضنا في دراسات سابقة محلية وعربية واجنبية.

أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة التطبيقية التي أنجزت على معطيات وبيانات البنك الجزائر و بنك سوسيتي جينيرال بإستخدام أداة الدراسة المقابلة و استغلال المعطيات والتقارير السنوبة وقد إستعرضنا فيه عرضا وتحليلا للبيانات و المعطيات العامة لعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل أداة الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للنظام المصرفي

و التسرب النقدي

تمهيد:

إن استقرار و نجاح النظام الاقتصادي لأي بلد، أصبح مرتبط بمدى فعالية و نجاعة النظام المصرفي و على مدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية و على تعبئة المدخرات و الحد و سد منافد التسرب النقدي و توجيهها وفق قنوات لاستعمالات ، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملا ء وفق اليات مبتكرة تستقطب العملاء و الأموال .

إن النظام المصرفي ومن خلال مهامه ووظائفه يعتبر همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال الفروع الموجودة بالدولة وعلى رأسهم البنك المركزي .

إن من بين المهام الموكلة للبنك هي وظيفة الرقابة التي تعتبر من بين أهم وظيفة حساسية باعتبارها وسيلة للحد من ظاهرة التسرب النقدي التي أرقت كاهل الدولة باعتباره المسؤول عن السياسة النقدية من خلال المراقبة الفعلية و الحقيقية للإصدار النقدي كما تشرف البنوك التجارية على عملية خلق النقود في البنوك التجارية و قياس كمية هذا المعروض باستخدام آلية المضاعف النقدي، الذي يسمح بالتعرف على قيمة والتغير في النقود والحد والتقليل من تداول النقود خارج النظام البنكي أو ما يعرف بظاهرة التسرب النقدي.

تم التطرق في هذا الفصل في المبحث الأول إلى مدخل إلى النظام المصرفي و التسرب النقدي ، أما المبحث الثاني يتضمن الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية.

المبحث الأول: مدخل إلى النظام المصرفي و التسرب النقدي

يعتبر النظام المصرفي ركيزة أساسية ومهمة في أي بلد نظرا للدور الكبير الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية في البلد ، حيث يعتبر العصب المالي والمحرك الأساسيفي قوة الاقتصاد ، ولذلك فإن الحياة الاقتصادية تستلزم وجود نظام مصرفي يتميز بالكفاءة الفعالية لضمان استمرارية الأداء المالي في الدولة، ونظرا إلى أن وجود نظام مصرفي قوي أصبح واقعا ملحا لمعالجة ظاهرة التسرب النقدي التي أثقلت كاهن الدولة من الجانب الاقتصادي وذلك بتفعيل وظيفة الرقابة في النظام المصرفي .

المطلب الأول: الخدمات المصرفية و وسائل الدفع.

المتنجات المصرفية التي تترجم الى خدمات وهي مجموع الاداءات المقدمة للعميل او الزبون عند تقربه من البنك، المؤسسة المالية وتعتبر وسائل الدفع على أنها الوسائل التي تساعد في أداء الخدمة وتمثلت في وسائل الدفع بمختلف اشكالها التقليدية و الحديثة .

الفرع الأول: الخدمات المصرفية ،خصائصها ودورة حياتها .

تعد الخدمات المصرفية ذو أهمية كبرى حيت تعتبر اساس الذي تقوم عليه كافة الانشطة و الفعليات التسويقية.

1: تعريف الخدمة المصرفية.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالخدمات المصرفية وفي ما يلي سيتم ذكر بعض منها.

هيا عملية انتاج منفعة غير ملموسة بالأساس اما بحذ ذاتها او كعنصر جوهري من منتج ملموس حيت يتم من خلال اي شكل من اشكال التبادل لإشباع حاجة او رغبة لذى العميل او المستفيد.[1]

الخدمات هي عبارة عن نشطات او منافع غير ملموسة تهدف الى اشباع حاجة او رغبة لذى العميل او المستفيد. دون ان يترتب عن ذالك انتقال الملكية وقد تكون هذه الخدمات مرتبطة و غير مرتبطة بمنتج مادي ملموس. [2]

1 بشيي عباس العلاق ، حميد البوني الطائي، تسويق الخدمات ، دار زهران للنشر و التوزع، الأردن،2007 ،ص :37.

2 عبيدات سليمة،تسويق الخدامات البنكية و اثره على رضا الزبون،مذكرة لنيل شهادة الماستر،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد اكلي محند اولحاج،البويرة 2012 ، ص: 09.

وهناك من يرى الخدمات هي ما يقدم من مساعدات للقيام بعمل او لقضاء حاجة ما كما انها انشطة مقدمة من طرف الاجهزة او الافراد الى المستفيد و تقديمها يرتبط اولا بمنتجها المصرفي مثل عملية ستقبال الزبون[1] واسلوب المعاملة مرتبط بالشخص الذي يقدمها .

الخدمات المصرفية هي التي يغلب عليها الطابع المعنوي فاغلبه عبارة عن خدمات مثل تقديم النصح و الارشاد .القرض الايداع و التحصيل و الدفع و هيا غير قابلة للتخزين ولا يمكن فحص جودتها قبل ادائها مباشرة بين البائع و المشتري لان الخدمة منتوج غير ملموس.[2]

من خلال تعريف السابقة يمكن القول ان الخدمة المصرفية هي ذلك العمل او النشاط المقدم للعميل او الزبون عند تقربه من البنك، المؤسسة المالية او الادارة سواء كان الاستقبال ، اداء العمل (سحب او دفع اموال)، تقديم معلومات او خبرة في حالة الاستشارة للعملاء سواء كانو طبيعيين او معنويين.

2: **خصائص الخدمات المصرفية** .

يمكن تلخيص خصائص الخدمات المصرفية في ما يلي :

2-1 **عدم امكانية صنع الخدمة مقدما او تخزينها** :يجب على مقدم الخدمة تقديم هذه الخدمات بنفس الجودة بقدر الامكان كونها غير قابلة للتخزين او الاسترجاع بل انها تطلب وتنتج و تستهلك في نفس الوقت[3].

2-2 **جودة الخدمة المصرفية غير قابلة للفحص قبل تقديمها للعملاء** :ان موظف البنك يتعامل و يتفاعل مباشرة مع العملاء ،فإنتاجه و تقديمه للخدمة يتم بناءا على تفاعل بينه و بين العميل و بالتالي فان تقيم الخدمة المصرفية غير نمطي و تختلف طريقة التقديم من زبون لأخر حسب درجت التفاعل بين الوظف و العميل ، و كذالك فان موظف المصرف لا يمكنه انتاج عينات من الخدمة و ارسالها للزبون للحصول على موفقته عن جودتها قبل شرائها [4]

1 بومراو حمامة،بغال ليلى ،الخدمات المصرفية في البنوك التقليدية و الإسلامية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل ،جامعة عبد الرحمان ميرة،2016،ص:06.

2 ناجي معلا، الاصول العملية للتسويق المصرفي ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن ، الطبعة الثالثة، 2007، ص 96 .

3 .كريمة ربحي ،تسويق الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، الواقع و التحديات ، جامعة الشلف ، يومي 14و 15 ديسمبر 2006 ، ص: 364 .

4 ناجي معلا ، مرجع سابق ، ص: 48 .

3-2 **الخدمات المصرفية هي منتجات غير ملموسة وغير قابلة للاستدعاء:** الخدمات المصرفية تختلف عن المنتوج الصناعي المادي حيث ان الحكم عليها و تطويرها و الاعلان عنها يحتاج الى معالجة خاصة، وتختلف الخدمة المصرفية على انها غير قابلة للاستدعاء مرة اخرى بعد تقديمها ولا يمكن اضافة تعديلات عليها [1].

و هناك من يرى ان الخدمات المصرفية تتصف بخصائص اهمها:[2]

-الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة او التقسيم او الانفصال عند تقديمها .

- تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة ،حيث تعتمد في تقديمها على الاتصال الشخصي بين مقدم الخدمة و العميل .

- الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع .

-الخدمات المصرفية ليست مادية مجسمة و بالتالي فهيا غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.

3: **مراحل دورة حياة الخدمة المصرفية** : تمر الخدمة المصرفية بأربعة مراحل اساسية التي تمثل حجم التطور و التعامل بالخدمة عبر الزمن وهو ما يسمح بتطبيق الاستراتيجية التسويقية المختلفة عن المراحل الاخرى ، ويمكن توضيح مراحل حياة المنتوج المصرفي فما يلي :[3]

3-1 **مرحلة الانطلاق** : يكون الطلب على الخدمة المصرفية ضعيف لعدم معرفة الافراد بها ، و يتركز النشاط التسويقي في هذه المرحلة على الاعلام بهدف التعريف بالخدمة و فوائدها .

3-2 **مرحلة النمو** : تمتاز هذه المرحلة بزيادة الطلب على الخدمة و تسارع مبيعاتها ، حيث ينمو ادراك ومعرفة العملاء بها .

3-3 **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة تحقق الخدمة اعلى مستويات من الطلب ،في ظل منافسة شديدة.

3-4 **مرحلة الركود** : في هذه المرحلة الطلب على الخدمة و يصل الى مستويات متدنية ،وذلك لظهور خدمات بديلة ذات منافع اكثر انسجاما مع حجات و رغبات العملاء .

---

1 علاء فرحان طالب واخرون ، المزيج التسويقي المصرفي و اثره في الصورة المدركة للزبائن ، دار الصفاء ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ص: 62 .

2 بريش عبد القادر ،جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،العدد 3،ص: 254 .

3 راضية نصر الله ،سارة بن ذيب ،التسويق المصرفي و تحديات تكنلوجيا الاعلام و الاتصال ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،جامعة العربي التبسي ، تبسة ،2016 ، ص ص :11 - 12.

الفرع الثاني :وسائل الدفع:

يحتم الواقع الاقتصادي على المؤسسات و الافراد على استخدام وسائل الدفع المتعددة في تعاملاتهم التجارية او الخدماتية اليومية .

عرفها الاقتصادي جون بول فوبار على أنها :العمليات البنكية الخاضعة للتحكم البنكي حيت تمنع شخص من غير المؤسسات المصرفية ان تقوم بمسل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الاعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات القرضية أو المؤسسات الاستثمارية .[1]

أما m.zollinger فعرف وسائل الدفع على أنها عبارة عن تلك الوسائل التي تسهل المبادلات من السلع و الخدمات مع الأخد بعين الإعتبار للمتطلبات المحددة.[2]

أنواع وسائل الدفع :

هناك نوعان من وسائل الدفع منها تقليدي وحديث

1- وسائل الدفع التقليدية :تعتبر وسائل الدفع التقليدية اكثر فعالية بالنسبة للعمليات التجارية التي يتم فيها الدفع عن بعد ،حيت يتم من خلالها تسديد اموال المعاملات التي تتم عن طريق ارسال الفواتير للزبائن .

1-1 النقود :

تعريف النقود:

هي أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل ،و كمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الافراد ،وفقا لهذا التعريف ،فقد تم التفريق بين مفهومين:[3]

الاول العملة: وهي كل ما تعتبره السلطة نقودا تمنحه صفة ابرام الذمة من الديون.

الثاني للنقود: وهي اكثر شمولا من ذلك فهي تشمل العملة ،كما تشمل كل ما إتفق عليه الناس و يتخذونه وسيطا للتبادل.

1 M.Zollinger , " **Conférence sur les moyens de paiement moderne** " Université Paris V, 1992, Nanterre, Tours, P 28.

3 يوسف مرزوق ،واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص :بنوك مالية وتسيير المخاطر ،جامعة الطاهر مولاي ،سعيدة،2016 ،ص: 15.

أنواع النقود :

تمتلك النقود أنواعا تميزها عن غيرها و سنتطرق الى نوعان منها:[1]

أولا : النقود المعدنية:

حيث تم استخدام المعادن الثمينة التي كانت تستخدم للزنة و الحلي ،و مع تطور الحياة الاقتصادية و بداية استعمال النقود ،اقبل الافراد على استخدام هذه المعادن الثمينة بمثابة اشكال النقود، و كان اتفاق الأفراد على قبول دلك راجع الى خصائص هذه النقود ومن اهمها ثبات قيمتها .

ثانيا: النقود الورقية :

عندما اتسع نطاق التجارة، وزاد حجم المعاملات و حصل التجار على ارباح طائلة ،لجأ الافراد الى الايداع اموالهم المعدنية في خزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة، وكان المودعون يحصلون مقابل ذالك صكوك مقابل قيمة ودائعهم ،وكان الفرد كلما اراد القيام بعملية تجارية يذهب الى الصائغ ويصرف منه قيمة الصك لدفع ثمن المشتريات.

مع مرور الزمن استطاع التاجر تظهير الصك للتجار الاخرين، ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك ،لاختلاف قيم المعاملات أخذ الصائغ بإصدار صكوك بفئات صغيرة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية.

2-1 :تعريف التحويلات

تعرف التحويلات بانها من بين ابرز واهم وسائل الدفع الالكتروني و التي يتم من خلال تحويل مبلغ معين من المال الى شخص اخر او وجهة محددة (تاجر او مستفيد) من خلال البنوك [2]

من بين مزيا التحويلات البنكية :

- توفير الجهد و الوقت على العميل .
- تسهيل تحويل الاموال .
- التسيير على طرفي التداول (العميل و التاجر).
- امكانية اجراء عمليات التحويل المالي من حساب الى حساب في نفس البنك او احد فروعيه.
- يستلم المستفيد ايصالا على عملية التحويل.

[1] يوسف مرزوق ،مرجع سابق ،ص :16 .

[2] تعريف التحويلات المصرفية https://www.vapulus.com/ar/juvd، 14/04/2020 على الساعة 14:06.

2-2 الشيكات :

تعريف الشيكات :

هي محررات وفقا لشكل معين حدده القانون ، يأمر بموجبه شخص يطلق عليه(الساحب أو المحرر) شخصا اخر يسمى المسحوب عليه ، ويكون في العادة مصرفا بأن يدفع لدى الاطلاع على مبلغ معين من النقود لأمره أو لأمر شخص معين أو للحامل وهو المستفيد. [1]

خصائصها:

الشيك ورقة تجارية تتضمن امرا بأداء مبلغ معين من النقود ويمتاز بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

-لا يمكن سحب الشيكات الا على البنوك.

-يحتوي الشيك على ثلاثة اطراف هي الساحب المسحوب عليه و المستفيد.

-الشيك اداة وفاء و لنقل النقود ولا يصلح أن يكون أداة الائتمان.

-وجود رصيد كاف للساحب لدى المصرف المسحوب عليه منذ تاريخ انشاء الشيك، وذلك لتوفير الثقة الكافية بهذه الورقة.

-لا حاجة لذكر اسم المستفيد فيه، وبالتالي يمكن سحبه لحامله.

- **أنواع الشيكات** :

أ: الشيك المسطر او المخطط : هو شيك محرر في شكل الشيك العادي الا انه يتميز بوضع خطين متوازيان على وجه الشيك ،مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك الا الى البنك او الى عميل البنك .

ب : الشيك المعتمد او المصدق : هو الشيك الذي يطلب من البنك المسحوب عليه اعتماده او تصديقه بناء على الطلب الساحب او الحامل ،ويحصل هذا الاعتماد بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك.

ج: الشيك المقيد في الحساب : لما كان الشيك اداة وفاء فورية فأن الحامل يستطيع ان يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه الى البنك المسحوب عليه .

[1] الياس حداد ، السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1985، ص:377 .

د : الشيك المؤشر : يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل او الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .

هـ: الشيك السياحي : هو أداة دفع قابلة للتحويل الى نقود ،ولكن في حالة الضياع ،فأنه لا يمثل أية قيمة وغير قابل للتفاوض في حالة عدم المصادقة عليه.

2-1-4 أوراق الدفع :

- **الكمبيالة/ السفتجة** :

هي ورقة تجارية بموجبها يقوم طرف يسمى الساحب باعطاء أمر لطرف أخر يسمى المسحوب عليه من أجل دفع مبلغ معين خلال الأجال المحددة لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد وهي وسيلة دفع لأجل .

وهناك ثلاثة (3) إمكانيات لتحصيلها : اما انتظار أجل استحقاقها، أما خصمها لدى البنك اذا احتاج صاحبها سيولة واما تسوية عمليات تجارية أخرى بها عن طريق تظهيرها وادخالها في التداول فتتحول الى وسيلة دفع .[1]

و تفرض السفتجة وجود ثلاث أشخاص هم :

1-الساحب : وهو من يحرر الورقة ويصدر الامر الذي تتضمنه .

2-المسحوب عليه : وهو من يصدر الى هذ الأمر.

3-المستفيد : وهو من يصدر الأمر الى صاحبه.

- **السند لأمر** :

يعتبر ورقة تجارية كتابية من خلاله يقدم شخص يسمى المكتتب تعهدا أو التزاما بدفع مبلغ معين في أجال محددة هي أجال الاستحقاق لأمر شخص أخر هو المستفيد .[2]

- **السند الرهن او سند ايداع البضاعة** :

السند الرهن هو ايضا ورقة تجارية كسابقة يمكن استعماله في التداول اذا أراد المجتمع التجار ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي .

---

[1] شايب فؤاد،تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2012، ص:87.

2 نفس المرجع ص: 87.

- **سند الصندوق :**

سند الصندوق فمن خلاله تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب بنكا) باصدار وثيقة تعترف فيها بالدين ومدة سند الصندوق لا يمكن ان تتجاوز في أقصى الحدود 12شهرا يحدث هذا عندما يقوم شخص باقراض مؤسسة او بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة.

- **السندات العمومية قصيرة الأجل :**

تلجأ الخزينة الى اصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص النفقات الجارية.

- **الدفع عن طريق التحويل :**

التحويل هو أبسط العمليات التجارية ، فالبنك المتوسط من خلال تنفيذها بين الطرفين المحول و المحول اليه، ويقوم بتوصيل المبلغ من المال اودعه شخص في فرع البنك أو مراسلته أي بنك أخر في المكان المحول اليه.

- **2-2 وسائل الدفع الحديثة :**

تعددت وسائل الدفع الحديثة وتعدد مفهومها بتعدد الكتاب والباحثين في المجال الإقتصادي منها ماهو حديث ومنها ماهو غير حديث او تقليدي

- **2-2-1 تعريف وسائل الدفع الحديثة :**

تعددت التعاريف لأنظمة الدفع الحديثة أو ما يطلق عليها بأنظمة الدفع الالكتروني بتمحور مع معظمها حول طبيعة عملية الدفع ومنها نجد التعاريف الأتية :

هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية تستعمل لغرض صناعة نظام الدفع الإلكتروني من خلال تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي.[1]

وفي تعريف أخر هي تلك النظم التي تمكن متعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا ،بدلا من استخدام النقود المعدنية أو الورقية او الشيكات الورقية ،حيث يقوم البائعون عن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة و أمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن .[2]

- **2-2-2 أهمية الوسائل الدفع الحديثة :**

لوسائل الدفع الحديثة دورا هاما في التعامل الجيد في البنوك وتكمن أهميتها في ما يلي :[1]

[1] عبد القادر بحيح ،الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار خلدونية ،الجزائر ،2013 ،ص: 234.

2 محمد عبد حسين الطائي ، التجارة الإلكترونية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط 1 ،عمان ،2010 ،ص: 178.

- التسهيل من عملية التبادل و تختصر الوقت و المسافة.
- تفتح المجال أمام زيادة و توسيع و انتشار التجارة الإلكترونية .
- تغني الأفراد من حمل مبالغ كبيرة التي تكون معرضة للمخاطر المتمثلة في الضياع و السرقة.

2-2-3 خصائص وسائل الدفع الحديثة :

تتميز وسائل الدفع الحديثة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من وسائل الدفع التقليدية وتتمثل في ما يلي :[2]

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية : أي انها وسيلة مقبولة لدى جميع الدول.
- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية : وهي قيمة نقدية تنظمها بطاقة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعلومات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين اطراف متباعدة في المكان و يتم الدفع عبر شبكة الأنترنت من خلال مسافات يتبادل المعلومات الإلكترونية و بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .
- يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين : من خلال نقود المخصص سلفا لهذا الغرض ومن تم لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعلومات الأخرى عليها، وايضا من حلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ لخذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية اي معاملات مالية.

- **يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات :**
- شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ،ويفترض ذالك وجود معاملات وعلاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم .
- شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذالك روابط معينة وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل وتخفيض تكاليف عمليات التجارية إضافة إلى أنها تنظم الوقت .

---

1 مبركي سارة ،دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنكية و تطويرها ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك ، جامعة المدية،2012 ،ص:61.

[2] سماحي أحلام ،جناي نجات ،وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاديات التمويل والبنوك ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2017 ، ص: 33.

2-2-4 أنواع الوسائل الدفع الحديثة :

تعددت أنواع وسائل الدفع الحديثة بصفة كبيرة نذكر منها :

- **البطاقات البنكية (بطاقة الإئتمان) :** وهي بطاقة خاصة تصدرها المؤسسات المالية الأخرى باسم أحد الأشخاص ، وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي اللإئتمان والوفاء، أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استعملها في الاعتماد المفتوح الى جانب مصدر البطاقة .[1] .

ومن الأمثلة عليها نجد :[2]

أ- بطاقة CIB :هي أداة للدفع البنوك المحلية تتيح لحاملها السحب طوال أيام الأسبوع و طوال اليوم وهيد نوعان هما :

- بطاقة كلاسيك CIB: هي بطاقة سحب يصدرها البنك للموظفين متوسطي الدخل الشهري الذي لا يتجاوز 39.999دج .
- بطاقة الذهبية CIB "هي بطاقة يصدرها البنك لكبار المسؤولين و الموظفين الذين يتجاوز اجرهم 40000دج .

ب- بطاقة AMEX : هي بطاقة دفع تستخدم في الخارج لتسوية جميع المشتريات و تصدر هذه البطاقات البنكية مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية وتجارية مثل فيزا كارد و ماستر كارد و امريكان إكسبريس.

- **البطاقات الذكية :**

وهي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهها بحيت تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من بطاقات الإعتماد و المزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة عليه .

وتتميز هذه البطاقات بالعديد من المزايا :[3]

إمكانية إستخدامها لرغبة الزبون بوصفها بطاقة إئتمان وسهولة إدارتها مصرفيا ،وأمان استخدامها لوجود ضوابط أمنية محكمة فيها ،وكما انها تتمتع بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة الى رصيد بطاقة أخرى وهذا من خلال أجهزة الصراف الألي او أجهزة الهاتف النقال .

- **النقود الإلكترونية :**

النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي،وتشير النقود الإلكترونية إلى سلسلة الأوقام الإلكترونية التي تستخدم وتحظى بقبول شاسع .[4]

---

[1] فايز نعيم رضوان ،بطاقات الوفاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ،1999، ص:08.

2سماحي أحلام ،جناي نجات،مرجع سبق ذكره ،ص: 35.

3 نفس المرجع ، ص: 36.

4 محمود محمد ابو فروة ،خدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت ،دار الثقافة ،الطبعة الأولى ،عمان ،2009 ،ص: 63.

خصائص النقود الإلكترونية :

تتميز النقود الإلكترونية بخصائص هيا كالأتي :[1]

- خصائص عملية متعلقة بالاستخدام :
- يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن اي حساب مصرفي.
- يسمح بتحويل القيمة من شخص الى شخص عن طريق تحويل المعلومات الرقمية .
- يسمح بتحويل عن بعد عبر شبكات العامة كالأنترنت او شبكات الإتصال اللاسلكية .

خصائص متعلقة بإحتياطات الأمن :

- أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل بكافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الإلكتروني .
- ان تحقق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة و المحتالين.

- **الشيكات الإلكترونية :**

- تعرف الشيكات الإلكترونية على انها محور تلاتي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي،أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود بإذن شخص ثالث يسمى المستفيد و الشيك الإلكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الإستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية.[2]

- **فوائد الشيك الإلكتروني :**

- للشيك الإلكتروني عدة فوائد تتمثل أهمها في ما يلي :[3]
- زيادة كفاءة إنجاز عمليات حسابات و الودائع للتجارة و المؤسسات المالية .
- تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب .
- تسريع عملية الدفع و المحاسبة التي يقوم بها الزبون .
- خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة و تقليل تكلفة المواد الورقية و الطباعة .

---

[1] سماح شعبور ،مصباح مرابطي ،وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر واقع و تحديات ،مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر الأكديمي، جامعة العربي تبسي ،تبسة ،2016 ،ص.ص: 25-24.

2 مصطفى كمال طه، وائل بندق،الأوراق التجارية و وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، داؤ الفكر الجامعي الإسكندرية ،مصر ،2007 ، ص:350 .

3 سماح شعبور ،مصباح مرابطي المرجع السباق ، ص: 28.

- **المحافظ الإلكترونية :**

من وجهة نظر محاسبية فإن المحفظة الإلكترونية يتم تموينها بنقود إلكترونية من خلال الخصم من الحساب البنكي قبل ان يقوم هذا الأخير بعمليات الشراء السلع او الخدمات وبهذه الطريقة فإن الحامل يدفع مقابل مشترياته قبل الإستهلاك .

وتستخدم للمحافظة على المال الإلكتروني تماما كما تحتفظ بالمال النقدي في المحفظة التقليدية تحتوي على معلومات البطاقات الإلكترونية ،يسمح للمستخدمين بإجراء معاملات التجارة الإلكترونية بسرعة وأمان.[1]

المطلب الثاني :التسرب النقدي والعرض النقدي :

ان التسرب النقدي هو ظاهرة تمثل في عملية اخراج او خروج النقود وعدم ارجاعها او رجوعها بنسب قليلة من وسط المعاملات البنكية الى وسط تنعدم فيه الأطر القانونية من المراقبة ، وإن معرفة اتجاه تطور عرض النقود في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل منع أي آثار قد تنجم عن زيادته أو نقصانه عن الحجم الأمثل.

الفرع الأول: تعريف التسرب النقدي :

هوالفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الم عبارة عن التداول النقدي بين الأعوان الإقتصاديين الغير ماليين خارج دائرة البنوك ،وهو يمارس نفس الأثار على قدرة النظام البنكي على إنشاء النقود التي يمارسها الإحتياطي النقدي المحتفظ به من طرف البنوك و تقاس هذه النسبة بمقدار النقود القانونية المتسربة الى ايدي الأفراد مقسوما على المجموع الكلي للودائع الجارية.[2]

وهناك من يرى التسرب النقدي على انه خروج النقود القانونية إلى خارج النظام البنكي ويحدث هذا عندما لا تعود المبالغ المقرضة من طرف البنك إليه على شكل ودائع مما يحرم النظام البنكي من إستعمالها .[3]

مما سبق يمكن استخلاص مفهوم التسرب النقدي كما يلي :

" التسرب النقدي هو عملية اخراج النقود وعدم ارجاعها او ارجاعها بنسب قليلة من وسط شبكة المعاملات البنكية الى وسط تنعدم فيه الأطر القانونية من المراقبة والتحكم، حيث يتميز هذا الوسط بالمعاملات المباشرة

[1] يوسف مرزوق ، مرجع سابق ، ص: 49.

2 بن دحمان سمية ،بن صافي زينب، إشكالية ضعف النظام المصرفي و التسرب النقدي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ،المركز الجامعي بالحاج بوشعيب ،عين تيموشنت ،2016، ص: 21 .

3 سوسن جميل ،محمد أمين الهدهد ،التسرب المالي لدى الخزينة للسلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات الغير مباشرة ،أطروحة ماجيستير في المنازعات الضريبية ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس ،فلسطين ،2010 ، ص: 99.

بالنقود، بانعدام الثقة والوعي المالي، بعدم التسقيف أو الحد في المعملات، الاكتناز او الاحتفاظ بالاموال، المعاملات الغير قانونية و حتى غير اخلاقية أحيانا (المتاجرة المخدرات، الاتجار في الاعضاء البشرية أو البشر ...الخ) كما يمتاز هذا الوسط بالسرعة في المعاملات (عامل الوقت او الزمن في التنفيذ و التسوية، عدم وجود ضرائب و رسوم .) "

الفرع الثاني :أسباب و أثار التسرب النقدي :

هناك عدة اسباب كانت وراء ظهور التسرب النقدي ولعلها أبرزها السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة

1- أسباب التسرب النقدي :

يمكن أن نعدد أو نجد أسباب أخرى ساعدت في التسرب النقدي من النظام البنكي الى خارجه كما يلي :

- انعدام و نقص الثقة و الوعي المالي بين العملاء والبنوك .
- لجوء الحكومة الى طباعة النقود لحل المشاكل و الضائقات الاقتصادية.
- محدودية أو عدم اعتماد نظام دفع الكتروني موسع لتسوية التعاملات المالية مما شجع وفضل التعاملات النقدية المباشرة خارج دائرة البنوك.
- عامل الوقت او الزمن وانعدام مصاريف على التعاملات المالية شجع من التفضيل التعاملات النقدية المباشرة .
- انعدام وجود شبكات موحدة و مشتركة و التعاملات النقدية بين البنوك و المؤسسات المالية .
- عدم قدرة أصحاب الحسابات من صرف أموالهم بسبب رفض البنوك تسليمها بحجة عدم توفر السيولة النقدية او تسقيف عملية السحب. حيث أدى ذلك الى عزوف المتعاملين عن ايداع مداخراتهم خشية تعذر الحصول عليها عند الحاجة .
- نوعية الاوراق النقدية المستعملة تمتاز أحيانا بالرداءة عند السحب مما شجع بالاحتفاظ بالنقود ذات النوعية الجيدة .
- عدم الإستقرار في النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المصرفي[1].
- وجود مفارقات في الجهاز المصرفي من حيث جودة الخدمات المقدمة ، توقيتها ، مدتها والرسوم المطبقة .

وازي يزيد من نشاط السوق الموازي، وزيادة التسرب النقدي خارج القنوات الرسمية.

- محدودية والنقص في إستعمال أدوات الدفع الحديثة في النظام المصرفي .

1 بنابي فتيحة ،مداخلة "إشكالية التسرب النقدي و علاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل "، واقع و حلول في جزائر 2010-2016 المحور المداخلة " الحلول المقترحة و البدائل الممكنة في تمويل إقتصاديات الدول النامية" ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، فيفري 2019 .

2- أثار التسرب النقدي :

تتمثل أهم الأثار الناتجة عن مشكلة التسرب النقدي في مايلي:

- اضطرار البنوك التجارية الأخذ من احتياطاتها من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع ،الأمر الذي يأثر على التوسع النقدي لها ليتجه نحو الانخفاض .
- زيادة التسرب النقدي تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الأوراق النقدية و إنخفاض العوامل الخارجية فينخفض حجم النقود المركزية .
- نمو الاقتصاد غير رسمي والذي تموله النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي ،مما يأدي إلى انخفاض التحصيل الضريبي و بالتالي إنخفاض إيرادات الدولة
- انخفاض فعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المسطرة من خلال صعوبة التحكم في العرض النقدي .
- التأثير على عملية إنشاء النقود لدى البنوك التجارية ،فالنقود المسحوبة من البنوك لا تعود اليها في شكل ودائع ،وهذا نتيجة لزيادة التعامل بالنقود القانونية لدى الأفراد و المجتمع ،مما يكون له أثر سلبي على قدرة البنوك التجارية على توليد النقود .[1]
- إضعاف أثر عملية المضاعف النقدي بشكل طردي ،وبالتالي إضعاف أثر السياسة النقدية على العرض النقدي بدرجة قد تفقد معها العلاقة ما بين العرض النقدي و القاعدة النقدية إستقرارها و أهميتها .[2]
- ارتفاع معدل التضخم و هذا بسبب وجود كتلة نقدية خارج المراقبة و الايطار القانوني .
- انخفاض معدل النمو و التشغيل بسبب نقص السيولة و تعبئة المدخرات البنكية مما يحد من سياسة التمويل البنكي .

الفرع الثالث : عرض النقود و العوامل المؤثرة فيه

تعتبر النقود كوسيلة أو كوسيط للتبادل حيث اصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من ما يسمى بعرض النقود، أي بمعنى كمية أو حجم النقود التي المتداول في الدائرة الاقتصادية.

1 بنابي فتيحة . نفس المرجع ،ص: 04.

2 حسين عمر ،نموذج المضاعف النقدي و عرض النقد في الإقتصاد الكويتي ،المجلة العلمية لكلية الإدارة و الإقتصاد ،العدد الثامن ،جامعة قطر ،1997 ،ص :171.

1-تعريف عرض النقود :

يرى كينز أن المقصود بالعرض النقدي هو مجموع وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة ، وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب التغيرات في الوسائل النقدية والمالية والإختلاف في النظم الإقتصادية .[1]

ويرى صندوق النقد الدولي أن العملات المساعدة و الودائع لأجل و ودائع التوفير هي في دائرة شبه النقود ،ويعتبر الكمية النقدية على أنها المجموع الصافي للبنوك بالإضافة إلى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ،أما في بعض البنوك العربية فإنها توسع نطاق وسائل الدفع لتشمل المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك ،بالإضافة إلى كافة الودائع لدى البنوك التجارية سواء كانت جارية أم أجلة بالإضافة إلى ودائع التوفير و حسابات المدينة .[2]

ورغم الاختلافات العديدة في تحديد مفهوم عرض النقود أو مصطلح الكتلة النقدية فإن العناصر المكونة له تتمثل في ما يسمى بالمجاميع النقدية والتي سوف نستعرضها حسب معيار سيولة فيما يلي:[3]

- **القاعدة النقدية (المجمع النقدي (M0) :**

يتصف هذا الجزء بالسيولة الكاملة حيث يتكون من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي و المتمثلة في الأوراق النقدية مضافا إليها العملة المساعدة ،حيث تخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بحركة الأصول الأجنبية والتي لها أهمية كبيرة في خلق النقود ،وتتكون القاعدة النقدية من جزء متداول متمثل في الرصيد النقدي الذي يوجد في حيازة الجمهور ويرمز له بالرمز E و الجزء الغير متداول متمثل في الإحتياطات المصرفية ويرمز له R .

و بذالك يمكن صياغة المعادلة النقدية كما يلي :

H=E+R

- **المجمع النقدي M1 :**

يعرف هذا المجمع بالسيولة يشير هذا المفهوم لعرض النقد إلى مجموع وسائل الدفع المتداولة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة ،وخذا التعريف يشير لعرض النقد هو المستخدم في الإحصاءات التي يصدرها صندوق النقد الدولي ،فمفهوم عرض النقود الضيق يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل و المصدرة من قبل المؤسسات المالية والتي تكون لها القدرة على خلق النقود ،أي يشتمل على كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي بالإضافة إلى نقود الودائع التي تخلقها المصاف التجارية ، ولهذا يمكن القول بأن عرض النقود بمفهومه الضيق يمثل

---

[1] رشاد العصار ،رياض الحلبي ،النقود و البنوك ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،ط 1 ،عمان ،2000 ،ص ص:54 -55.

2 عبد الباسط عبد الصمد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،2018 ،ص:04.

3 نفس المرجع ،ص: 05.

مجموع المطلوبات النقدية للجهاز المصرفي في أي لحظة ، وبناءا على هذا يمكن صياغة عرض النقود ضمن هذا المفهوم من خلال العلاقة التالية :

$$M1 = M0 + R1$$

حيث نجد أن :

M1: عرض النقود بالمفهوم الضيق

M0: صافي العملة في التداول

R1: الودائع الجارية للقطاع الخاص

- **المجمع النقدي M2** :

يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الإحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية ،ويشتمل على المجمع M1 مضافا إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها و الودائع الإدخارية الخاصة لدى البنوك التجارية ،أي أن العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة ،و أن هذه الودائع تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك التي هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك قبل انقضاء أجل معين .

وبالتالي فإن المجمع M2 يعتبر المجمع النقدي الأفضل لكونه يؤثر على الحركة الإقتصادية و التدخم و يضبط العلاقة الإحلالية المباشرة بين النقد من جهة و بين السلع و الخدمات من جهة أخرى ،فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية أن تراقبه و تتحكم فيه ،ويمكن صياغة هذا المجمع على النحو التالي :

$$M2 = M1 + R2 + R3$$

حيث أن :

M2: عرض النقود بمعناه الواسع

M1: عرض النقود بمعناه الضيق

R2: الودائع الأجلة أي الزمنية

R3: الودائع الإدخارية.

ويطلق على الودائع الأجلة و الودائع الإدخارية مصطلح أشباه النقود، وذلك نتيجة تمتعها بدرة عالية من السيولة .

المجمع النقدي M3 :

يطلق عليه بسيولات الإقتصاد ويضم هذا المجمع النقدي كل عناصر المجمع النقدي مضافا إليه الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية الغير مصرفية ونرمو لها بالرمز R4 ،وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الإحتياط

وكذا سندات الخزينة المكتتبة من طرف الخواص إضافة إلى المؤسسات الغير المالية ،حيث أن هذه المؤسسات إلى القطاع المصرفي و النقدي و أنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية ،فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية ولكن يجب أن نخفي دور هذه الودائع في عرض النقود.[1]

ويمكن صياغة هذا المفهوم لعرض النقود من خلال العلاقة التالية :

M3=M2+R4

حيث أن :

M3: سيولات الإقتصاد .

M2: المجمع النقدي بمعناه الواسع .

R4: الودائع الأجلة لدى المؤسسات المالية الغير مصرفية.

- **المجمع النقدي M4 :**

تتكون سيولة العامة **M4** من عرض النقود **M3** مضافا إليه بقية الأصول المملوكة من قبل الوحدات الإقتصادية الغير المصرفية كالسندات و الأوراق العامة و المتمثلة في القروض التي أصدرتها الحكومة و المؤسسات الخاصة و السندات التي تصدرها الشركات الإستثمار الخاصة و المصاف العقارية و الودائع الحكومية و سندات الإدخار والأوراق التجارية. [2.]

- **المجمع النقدي M5 :**

هناك من يضيف إلى المجمعات السابقة مجمعا نقديا خامسا والذي يتكون من M4 من مضافا إليه شهادات الإيداع .

وعموما فإن عرض النقود يتوقف عند هذا المفهوم، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الإقتصاد و تطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف جديدة والتي قد تتغير بين فترة وأخر وبين بلد لأخر .

1- العوامل المؤثرة في عرض النقود :

ان الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي بمعنى انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية أهمها [3]:

- **السياسات المالية والنقدية** : حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلا تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد ،اقتصاديات النقود و البنوك ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2003 ،ص ص: 42-43.

2 عبد الباسط عبد الصمد عليه، نفس المرجع ،ص: 07.

3 محمد مساوي، سمية زيرار،" دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970 – 2009." ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ،العدد 8 جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2، 2012 ،ص ص : 31-37.

الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرة) في هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية ،أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنين معا أو لجوئها الى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام .

- **تطور النظام المالي** : كلما تطورت الأنظمة المالية أدت الى خلق انواع جديدة من الاصول المالية كأشباه النقود ، وكذلك الى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار .
- **التوسع الاقتصادي** : يمكن للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود الا أنها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلائم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلائم مع الوضع الاقتصادي.

المطلب الثالث: علاقة التسرب النقدي بالنظام المصرفي

تجدر الاشارة ان للتسرب النقدي اثر وعلاقة بالنظام الذي تنشط فيه البنوك و الدائرة الاقتصادية حيث يؤثر و يتاثر

الفرع الأول : علاقة أثر التسرب و عرض النقود بالاقتصاد والدخل .

يستمد المعروض النقدي قوته في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد من كون العملة هي وسيلة للتداول تمثل قوة شرائية معينة يستطيع حاملها الاستعاضة عنها بسلعة أو خدمة معينة، كما أنها تستخدم في سداد الديون وإبراء الذمم، وفي منح القروض والتسهيلات للآخرين، وفي عمليات الادخار عن طريق الاحتفاظ بها إلى موعد الحاجة لاستخدامها. وعلى هذا فإن حجم المعروض النقدي يؤثر في القوة الشرائية في الأسواق، وفي أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر في عمليات الادخار والاستثمار، فازدياد المعروض النقدي يمكن أن يدفع المستهلكين إلى المزيد من شراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن ذلك يرفع النشاط الاقتصادي في البلاد إذا كانت هذه السلع والخدمات متوافرة ويمكن إنتاجها في الأمد القصير.

وتتوقف فعالية ونجاعة تنظيم وإدارة عرض النقود على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط السياسية التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون النقد و التمويل من اجل تحقيق أهداف محددة و واضحة في الخطة الاقتصادية.

ويعتبر وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمرا ضروريا من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي، ولهذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار و إدارة شئون النقد والائتمان وتوجيهها ضمن برامج التنمية داخل الاقتصاد؛ لذلك فإن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة البنك المركزي في التأثير والتحكم في عرض النقد وإدارته بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها .

وهنا يمكن القول أن تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي في البلد يعتبر أمرا ضروريا، ذلك أن العرض النقدي يحتوي كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، كما أن أهمية ضبط استقرار العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين الكتلة النقدية ومتطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي من ذلك.

إن معرفة اتجاه تطور عرض النقود في الاقتصاد مهمة جداً بالنسبة للسلطات النقدية، من أجل منع أي آثار قد تنجم عن زيادته أو نقصانه عن الحجم الأمثل (التوازن النقدي والحقيقي)، وهنا يمكن القول أن تحديد دور البنك المركزي في استقرار العرض النقدي في البلد يعتبر أمرا ضروريا، ذلك لأن العرض النقدي يحتوي على كل أنواع وسائل الدفع التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون داخل التراب الوطني، والتي تتكون أساساً من النقود القانونية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية كما أن أهمية مراقبة تطور العرض النقدي يتيح للسلطات النقدية في البلد الموازنة بين حجمه ومتطلبات النشاط الاقتصادي من ذلك.

ويعتمد حجم تأثير تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بمعنى أن معدل التضخم يزداد مع زيادة الفجوة ما بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، ويرتبط معدل التضخم بنمو عرض النقود وذلك من خلال قناتين رئيسيتين: هما قناة سعر الفائدة وقناة السيولة .[1]

ومن ثم فإن استخدام النقود في الاقتصاد يتطلب الكفاءة في تسيير المعروض النقدي، فقد تقرر السلطات النقدية تخفيض عرض النقود مما يؤدي إلى الانكماش و بالتالي الوصول إلى حالة الكساد، لأن زيادة نمو الاقتصاد الوطني تتطلب أيضا زيادة الطلب على النقود، و تؤدي هذه الزيادة في الطلب على النقود إلى تكوين فائض في الطلب النقدي الذي بدوره يقود إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات .

[1] عبد الله البحري ،علي صاري، مدى تقيم مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000 – 2014، مجلة التكامل الاقتصادي ،العدد 13،جامعة أدرار ، ديسمبر 2017، ص: 12 .

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

ويُؤثر عرض النقود في القطاعات الاقتصاديّة إلى تقليل أسعار الفوائد الماليّة؛ ممّا يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات، ويوفّر المال في أيدي الأفراد المستهلكين، كما يُؤثر في الشركات التي تهتمُّ بزيادة المواد الخام بهدف رفع إنتاجها ممّا يُؤدي إلى دعم النشاط التجاريّ، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، وقد يحدث العكس في حال انخفاض النقود المعروضة أو تراجع مُعدّل نموّها[1].

ويتأثر الدخل بتغير عرض النقود، فعندما تزداد قيمة عرض النقودنتيجةً لسياسة نقديّة توسعيّة سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الأسعار العام، وانخفاض معدّل الفوائد؛ ممّا يساهم بتوسع الاستثمارات الماليّة، أمّا في حال الاعتماد على سياسة نقديّة انكماشيّة سيؤدي إلى تقليص عرض النقودممّا ينتج عنه ارتفاع بأسعار الفوائد، وانخفاض بمستوى الأسعار العام، فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات.

الفرع الثاني : علاقة التسرب النقدي بوسائل الدفع

إن الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، إذ أن درجة الطلب عليها تدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، فالعديد من التغيرات والتحولات التي أفرزها التطور التكنولوجي، فتسارع وتيرة والتقنيات التكنولوجية ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات التي غيرت مجرى الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني.

وبالتالي على البنوك مواجهة هذا التحول بتطوير وسائل الدفع الحديثة ومسايرة الثورة التكنولوجية الحاصلة وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالنقد الآلي أو النقود الإلكترونية في المعاملات التجارية. وبالنسبة لآليات الدفع الالكتروني فالجزائر تعرف تطورا متميزا فيهذا الميدان فالعديد من البنوك العمومية والخاصة التي تشارك فيهذه العملية والتي قامت بتوزيع آلاف البطاقات الالكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الالكترونية تختلف تماما عن بطاقات الائتمان فبطاقات الدفع الالكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون،

[1]الشيخ أحمد ولد الشيباني "فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي " مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف، للموسم 2012 2013 ، ص ص : 103-106.

كما أنها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الالكتروني، ولكن فيبعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الالكترونية رغم أنه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك كما أن آليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية ماستر كارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى .

وتتميز وسائل الدفع عن غيرها وتتمثل في ما يلي [1]:

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية : أي انها وسيلة مقبولة لدى جميع الدول.
- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية : وهي قيمة نقدية تنظمها بطاقة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .
  - التسهيل من عملية التبادل و تختصر الوقت و المسافة.
  - – تفتح المجال أمام زيادة و توسيع و انتشار التجارة الإلكترونية .
  - – تغني الأفراد من حمل مبالغ كبيرة التي تكون معرضة للمخاطر المتمثلة في الضياع و السرقة.
  - تساهم في الحفاظ على القدرة المالية للنظام المالي في البلد .
  - تعتبر وسيلة ردعية في مكافحة ظاهرة التسرب النقدي .

إن اعتماد البنوك التجارية لوسائل الدفع الالكترونية لايعني بالضرورة اهمالها لوسائل الدفع التقليدية وانما قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة من اجل القضاء على معظم العيوب لوسائل الدفع التقليدية.

إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية ووسعت الافاق أمام ظهور التجارة الالكترونية التي أحدثت التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي تغير مهم في نظام الدفع الالكتروني، فقد حولت الاقتصاد من الشكل التقليدي الى الشكل الرقمي المتمحور حول اللامادية والسرعة الانية والمعتمد على المعلومات كأهم عنصر.

[1] لوصيف عمار ، "إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين" مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2009/2008 ،ص ص :29-33.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توفر الدراسات السابقة أرضية ملائمة للباحثين لإكمال الدراسة بكل سهولة، حيث لها أهمية كبيرة، ومن بينها أنها تساعد الباحث على معرفة الأفكار التي تمت دراستها، وبالتالي استبعادها والتركيز على أفكار إبداعية ولم تدرس من قبل، وكذا الاطلاع على الطريقة التي استخدمها الباحثون في دراساتهم لصياغة أسئلة الدراسة، وبالتالي يستفيد الباحث من هذا الأمر، ويصبح لديه الخبرة الكافية لصياغة أسئلة بحثه العلمي.

مما سبق ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا في المطلب الأول للدراسات المحلية والعربية، أما في المطلب الثاني فتناولنا في الدراسات الأجنبية، في المطلب الثالث والأخير مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. **دراسة بنابي فتيحة بعنوان :إشكالية التسرب النقدي و علاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل الواقع و الحلول في الجزائر للفترة 2010-2016 .**

تهدف الدراسة للتطرق لمشكل التسرب النقدي خارج الأنظمة المصرفية وعلاقته بقدرة البنوك على التمويل، وواقعه في الجزائر وأسبابه واقتراح بعض الحلول للتقليل منه بهدف زيادة قدرة البنوك الجزائرية على تمويل الاقتصاد.

خلص البحث الى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية يعتمد بشكل كبير على التمويل البنكي نظرا لعدم وجود سوق مالي يساهم في عملية التمويل للاقتصاد ومازاد من عبئ النظام البنكي هو انخفاض اسعار البترول وتراجع ايرادات اثرا سلبا على حجم الودائع البنكيةالخاصة و ودائع القطاع العام ، كما هدف البحث إلى التطرق لمشكل التسرب النقدي خارج الأنظمة المصرفية وعلاقته بقدرة البنوك على التمويل وواقعه في الجزائر وأسبابه من خلال الفترة 2010 إلى 2016. وإقتراح بعض الحلول منه بهذف زيادة قدرة البنوك الجزائرية على تميل الإقتصاد.

وتوصل البحث إلى النتائج منها كمايلي :

- يعتبر التسرب النقدي من الأسباب الرئيسية التي تخفض من حجم الودائع لدى البنوك وحجم السيولة ومنه يؤثر على حجم القروض الممولة للاقتصاد، مما ينعكس سلبا على خلق النقود لدى البنوك.

- إرتفاع حجم التسرب النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010 -2016 وذلك لعدة أسباب منها تناقص معدل كفاءة البنوك في جدب الودائع و إنخفاض إستخدام وسائل دفع الالكترونية (الشيكات والبطاقات) ،التعامل بالدفع النقدي المباشر بشكل كبير.
- معالجة التسرب النقدي في الجزائر من بين أهم الحلول لمشاكل تمويل الإقتصاد في الجزائر، ويعتبر موردا لزيادة إيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي و التحصيل الضريبي ، الاموال المتداولة خارج الدائرة البنكية تنشط و تستغل لتنمية الاقتصاد الغير رسمي (الموازي).

2. دراسة محمد طاهر عبد الله 2015، بعنوان "التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية" " اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد لجامعة دمشق، سوريا، لسنة .2015-2014.

يهدف البحث الى إلقاء الضوء على الدور الحديث للسلطات النقدية في ضبط الكتلة النقديةمع دخول القطاع المصرفي عصر الدفع المصرفي الالكتروني من خلال دراسة وتحليل تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الدفع المصرفي الالكتروني ودارسة الانعكاسات المترتبة للدفع المصرفي الالكتروني على متغيرات الكتلة النقديةو ابراز أهم المنظمات العالمية المصدرة للنقد الالكتروني، و أحدث الاتجاهات العالمية للدفع الالكتروني وآلية التعامل بهكما تناولت دراسة واقع وأفاق منظومة الدفع المصرفي الالكتروني في سوريا وأثرها على متغيرات الكتلة النقدية والتنبؤ بها خلال فترة زمنية معينة (2000-2002)، اعتمد الأسلوب الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على نموذج التحليل الإحصائي Eviews.

من بين النتائج المتوصل إليها:

- الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطوره الاقتصادي والنقدي.
- تغيير مسار العديد من البنوك والاتجاه نحو خدمات الدفع الالكتروني بفضل التقدم التكنولوجي بفضل الثورة المعلوماتية العولمة.
- تفاوت في المستوى التكنولوجي والتقني بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فرض التفاوت في مستويات الدفع الالكتروني في هذه الدول، وبينها وبين الدول النامية، والإنتقال إلى مراحل اكثر تقدما (مرحلة الصيرفة اللاسلكية) لانخفاض كلفتها.
- التحول لأنظمة الدفع النقدي الالكتروني أثر على فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية بشقيها الكمي والنوعي، حيث لم يعد النقد القانوني(الورقي والمعدني) وحيدا في التداول يصدر عن جهة

نقدية مختصة (المصارف المركزية)، مما انعكس على مكونات الكتلة النقدية و امكانية ضبطها لتحقيق الاستقرار النقدي .

- اعتماد الاقتصاد السوري على التعامل النقدي التقليدي مما ينعكس سلبا على انخفاض نقدي المتداول.

3: دراسة علي صاري 2014، بعنوان "سياسة عرض النقود في الجزائر2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية جامعة سوق اهراس، العدد السابع ، ديسمبر 2014.

تميزت الدراسة بتطرق الى سياسة عرض النقود في الجزائر التي سادها النمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباطه وتغيره بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، ماساهم في ارتفاع معدلات التضخم في فترات مرافقة لزيادة حجم الأصول الخارجية . وتم اختيار "2000- 2013 تمثل فترةبعد إصلاحات قانون النقد والقرض وحتى سنة 2013. وكان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباط زيادة حجم عرض النقود بتغير مقابلات الكتلة النقدية، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي، حيث اعتمد على االمنهج الوصفي التحليلي لقياس المعطيات كالإحصائيات الرسمية للبنك المركزي باستخدام نموذج .Eviews .

ومن النتائج المتوصل إليها:

-سياسة عرض النقود في الجزائر غير مستقلة ومرتبطة بنوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة.

- تطور متزايداً و مستمراً لعرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر منذ بداية الإصلاحات و حتى السنوات الأخيرة وتسجيل ارتفاع في عرض النقود بمعدلات مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي.

- الحاجة إلى تمويل الاقتصاد دفعت ببنك الجزائر إلى التوسّع في العرض النقدي عن طريق منح قروض .

-العمل على ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية.

-الحد من الإصدار النقد و تشجيع استخدام وتطوير النقود الكتابية والالكترونية.

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- Elima hasnaoive.tanga latic .2017 **"the déterminat of excès liquidité in the Banting sector of Bosnie and Herégovine" .** Working Paper, Graduate Institute of International and Development Studies, International Economics Department

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات السيولة الفائضة كالاحتياطات الفائضة في القطاع المصرفي في البوسنة و الهرسك ،وذلك باستخدام تحليل اللوحة الديناميكية بناءا على منهجية طريقة اللحظات المعممة GMM ،على مجموعة بيانات متكونة من 19 مصرف تجاري عاملا في الفترة 2006 – 2015، العلاقات المقدرة بين السيولة الزائدة والمتغيرات المحددة في النماذج المواصفات .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- حجم البنك والقروض المتعثرة وإجمالي القروض هي المحددات الرئيسية للسيولة الزائدة من بين العوامل الداخلية.
- مؤشر أسعار المستهلك مؤشر ذو دلالة إحصائية على السيولة الزائدة وهو من متغيرات الاقتصاد الكلي.
- إعتماد البنوك التجارية على الأسواق الأجنبية وهو ماتؤكده نتائج الدراسة تأثيرًا مهمًا لشركة Eonia على مركز السيولة الفائض في البوسنة و الهرسك.
- قد يكون لنتائج البحث المقدم وتفسيرها الاقتصادي آثار قيمة على الإدارة المثلى للسيولة في البنوك التجارية في البوسنة والهرسك والإشراف المناسب على السيولة ، كما أنها ستوفر أساسا مفيد لتحليل أكثر شمولا للسيولة وعلاقتها المحتملة مع المخاطر الأخرى في القطاع البنكي.

- 2 SAMTIA SHOCLA, 2014**. "Analysis of Banking System Performance Of Select Global Economies With That Of India - During And After The Global Financial**[1]

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء النظام المصرفي الهندي خلال الازمة الاقتصادية العالمية مع الأسواق عالمية مختارة ، كما ركز البحث على التغيير المطلوب في استراتيجية الأعمال والتشغيل من قبل البنوك

[1] Symbiosis Institute of Management Studies Annual Research Conference (SIMSARC13) , Procedia Economics and Finance 11 ,2014 , p p;383 – 395

والمؤسسات المالية في أثناء التباطؤ الاقتصادي ، أي إعادة التخطيط الاستراتيجي في التباطؤ الاقتصادي لتحويل البيئة الاقتصادية السلبية إلى أعمال وفرص تشغيلية مواتية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج من بينها :

- اكتساب البنوك في مختلف البلدان بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة فرصة أخرى لمراجعة وتجديد نهجه (الاهداف) تجاه العوامل الحاسمة لعمله الحالي وللاستدامة المستقبلية.
- تحتاج البنوك الفردية إلى تحديد مركزها وتطوير خططها الاستراتيجية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، بغض النظر عن ديناميكيات السوق.
- العمل على ادارة الجيدة للسيولة (الكمية ، الزمن) لمسايرة المخاطر على المدى القصير و الطويل .
- إتخاد القرار واعتماد كمية ونوعية بشان كفاية راس المال للبنوك مع الاهد بالاعتبار النظام البنكي ككل.
- إستخدام تكنولوجيا حديثة في العمليات المصرفية لتحسين الأعمال الداخلية وتحقيق ابتكارات في المنتجات والخدمات.

3. Yujing Li **2018 " Analysis of the Influence of Yu'e Bao on China's Credit Market " the Perspective of Currency Multiplier [1].**

مع تطور الإنترنت ، أطلقت Tencent و Alibaba Group الأموال الإلكترونية التي يمثلها WeChat Pay و Alipay على التوالي. كان لازدهار النقود الإلكترونية تأثير على الأموال الحقيقية ومدفوعات البنوك التجارية. تأخذ هذه الورقة تأثير مضاعف العملات كإطار عمل للتحليل وتناقش تأثير Yu'e Bao على البنوك التجارية. في الوقت نفسه ، فإن التحليل النظري باستخدام صيغة مضاعف العملات له أهمية معينة لدراسة تطور العملة الإلكترونية. حيث تم الاشارة الى :

-مفهوم مضاعف النقود على أساس الخلفية المالية للإنترنت .

-تطوير النقود الإلكترونية التي يمثلها Yu'ebao تحليل آلية تشغيل **"يو باو"** هو نظام مبيعات مرتبط بصندوق Tianhong تم تطويره على موقع Alipay الإلكتروني. السمة الأساسية لـ **"يو باو"** هي انه صندوق أموال.

-ميزة **"يو باو"** دخل أعلى تتمتع بميزتين من حيث الإيرادات ، مع التركيز على السيولة والمخاطر: من منظور السيولة ، يمكن لـ **"يو باو"** إكمال استرداد الأموال في غضون ساعتين ، وسيولة قوية يمكن اعتباره معادلاً للودائع

1

International Conference on Economics, Finance, Business, and Development (ICEFBD 2018), Natural Science, Michigan State University, 48825, USA

تحت الطلب. ثانيًا ، من حيث المخاطر ، فإن "**يو باو**" هو صندوق أموال ، يعتمد بشكل أساسي على سوق عملات منخفضة المخاطر للغاية، يمكن القول أن "**يو باو**" هي نفسها تقريبًا مثل الودائع تحت الطلب .

-يتمثل تأثير صندوق الأموال الذي يمثله "**يو باو**" على البنوك التجارية في تحويل الودائع الشخصية ووحدات البنوك التجارية إلى صندوق الأموال.

– تأثير Yu'ebao على الأعمال الوسيطة للبنوك التجارية كان لوظيفة تسوية المدفوعات تأثير على الحياة الاقتصادية العادية ، وكسر تسوية المدفوعات الاحتكارية للبنوك التجارية ، يقسم إلى فئتين: الاستبدال عبر الإنترنت والاستبدال غير المتصل بالإنترنت،يشير الاستبدال عبر الإنترنت إلى أن "**يو باو**" أضعف وظيفة وسيط الدفع للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ثانيًا ، في سياق المنافسة المتزايدة ، أصبح تمويل الإنترنت مثل "**يو باو**" أكثر شيوعًا ويمكن للعملاء إدارة أموالهم بسهولة عبر الإنترنت ، مما يؤدي إلى تقليل أعمال إدارة الثروات في البنك.

–التأثير على التعرض للمخاطر من البنوك التجارية ، يعمل تمويل الإنترنت على تسريع تنويع الأدوات المالية ، وتضييق الهوامش ، وجذب كلا الطرفين إلى المعاملات وتقليل التكاليف والكفاءة.

-تأثير الدفع النقدي على أساس تأثير مضاعف العملة يتحدد مضاعف العملة بشكل أساسي من خلال نسبة العملة إلى الودائع ونسبة الودائع الاحتياطية.

من خلال البحث خلص أن "**يو باو**" ستقلل من معدل التسرب النقدي في تداول العملات وتزيد من نسبة الودائع الدورية لمرة واحدة في النظام المصرفي، وبالتالي توسع مضاعف العملة. والنتيجة هي زيادة قدرة اشتقاق الودائع لدى البنوك التجارية وزيادة المعروض النقدي في نظام التداول.

زاد العرض في ظل الظروف التي يظل فيها المعروض النقدي الأساسي والسياسة النقدية وعوامل أخرى دون تغيير ، فإن الزيادة في عرض النقود الناتجة عن وضع تشغيل رأس المال في "**يو باو**" سيكون لها تأثير أكبر على العديد من مجالات النظام الاقتصادي الصيني.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

من خلال الدراسات السابقة وما هية النقاط النقاط التي تم الاشارة اليها حيث انها تطرق الى :

الدراسات العربية جل الانظمة الاقتصادية ذات اقتصاديات موجهة ووحيدة تعتمد على التصدير المواد الطبيعية الخام كما خلقت في الطبيعة و غير متنوعة كما تمتاز بنظام بنكي تقليدي تسيطر فيه البنوك المركزية على السوق البنكية وتخضع للتوجهات السياسية تفتقر الى النظرة الاستشرافية الاقتصادية دون مراعاة التغيرات الاقليمة و الدولية سواء في المجال السياسي اوالاقتصادي والاجتماعي، حيث جاء في هذه الدراسات المشار اليها اعلاه بمختلف عناوينها "التسرب النقدي و علاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل" و ماهي الطرق الكفيلة و الميكانزمات لاعادة ادخالها في فترة قدرها 07 سنوات وكذلك سياسة عرض النقود في الجزائر الفترة 14 سنة ،هي فترة بعد إصلاحات، وكان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود ومدى ارتباطها بزيادة حجم عرض النقود بتغير مقابلات الكتلة النقدية، الدراسة القياسية حيث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وقياس المعطيات كالإحصائيات باستخدام نموذج .Eviews ، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية يبرز الدور الحديث للسلطات النقدية في ضبط الكتلة النقدية مع عصرنة القطاع المصرفي بالدفع المصرفي الالكتروني ، متناولة واقع وأفاق منظومة الدفع المصرفي الالكتروني في سوريا وأثرها على متغيرات الكتلة النقدية فترة (2000-2002)، اعتمد الأسلوب الوصفي التحليلي، ونموذج التحليل الإحصائي Eviews.

اما في الدراسات الاجنبية جاء فيها في الاولى تحديد محددات السيولة الفائضة كالاحتياطات الفائضة في القطاع المصرفي في البوسنة و الهرسك ، باستخدام تحليل اللوحة الديناميكية بناءا على منهجية طريقة اللحظات المعممة GMM ،وعلى بيانات مجموعة 19 مصرف تجاري عاملا في الفترة 2006 – 2015 .اما الدراسة الثانية اشارت الى تقييم أداء النظام المصرفي الهندي خلال الازمة الاقتصادية العالمية مع الأسواق عالمية مختارة ، كما ركزت على التغيير المطلوب في استراتيجية الأعمال والتشغيل من قبل البنوك والمؤسسات المالية في أثناء التباطؤ الاقتصادي، اما البحث الاخير يحلل حليل تأثير Yu'e Bao على سوق الائتمان الصيني "منظور مضاعف العملة" باستخدام صيغة مضاعف العملات .

حيث في بحثا هذا تم استخدام ادوات السياسة النقدية المتعلقة بالنظام البنكي لمعالجة او الحد من التسرب النقدي، من خلال بنك الجزائر (المركزي) الذي يعتبر هو سلطة العليا في هرم النظام البنكي والذي من مهامه أساسية خلق النقود ومتابعته وبناء السياسات النقدية ومراقبتها بالمؤشرات الدوريا ، والتي من خلالها يتم تحليل ظاهرة التسرب النقدي ووضع سياسة تقييمية وقائية ومعالجة التسرب النقدي وبما أن هذا البنك يساهم بنسبة

عالية و محتكر تمويل القطاع المصرفي وتحسين أداء الإقتصاد الوطني، أردنا قبل الولوج الى البحث الاشارة الى الإقتصاد الجزائري وأهم الأداءات التي مر بها.

تمثلت عينة البحث (مجتمع الدراسة)في **بنك الجزائر** مؤسسة مالية تساهم في إرساء المعايير الدولية المتعلقة بالتشخيص والتحليل المالي وتسعى إلى تقييم وتحسين أداءها باستمرار وهي تساهم في عملية التمويل وتساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلب العملة الصعبة ، ولقياس وتحليل **دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي و تقييم التسرب النقدي** تم الاعتماد على المعطيات والقوائم المالية والمؤشرات والنسب التاريخية والحاضرة التي يتيحها هذا البنك بتحليلها بما يناسب واختبار فرضيات البحث، تحليلا اقتصاديا واحصائيا .

ومنه تم :

1- استخدام برنامج Excel لحساب وتصميم الجداول والأشكال .

2- استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات التاريخية. للفترة تقارب 20 سنة هذه الفترة التي تعتبر فترة في بدايتها التخلص من المديونية تم تحقيق ارادات كبيرة بفضل ارتفاع اسعار البترول اي بحبوحة مالية كبيرة ثم انخفاض اسعار البترول وما ترتب عنه من شح في الموارد وتعطل استثمارات بسبب نقص التمويل.

3- استخدام برنامج Eviews 08 للدراسة القياسية للقياس والتحليل.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التسرب النقدي ظاهرة يعاني منها النظام البنكي، هذا اذا افتقر الى ميكانيزمات واليات تكون مثبطة وكابحة لخروج او تدفق الاموال خارج الدائرة النقدية حيث لابد ان تكون هناك وسائل دفع بمختلف صيغها (التقليدية و الحديثة) .

حيث ان المتنجات المصرفية التي تترجم الى خدمات وهي مجموع الاداءات المقدمة للعميل او الزبون عند تقربه من البنك، المؤسسة المالية او الادارة كانت على شكل الاستقبال ، اداء سحب ، دفع اموال ، تقديم معلومات او خبرة في حالة الاستشارة للعملاء الطبيعيين او المعنويين.

كما امتازت هذه الخدمات بمجموع من خصائص منها عدم قابلية للتخزين في هي انية او تقدم في لحظة ، عدم القابلية للتخزين،وتم التطرق الى الوسائط او الوسائل التي تساعد في اداء الخدمة وتمثلت في وسائل الدفع بمختلف اشكالها التقليدية و الحديثة ، تم التسرب و المعروض النقدي حيث ان التسرب النقدي تمثل في عملية اخراج او خروج النقود وعدم ارجاعها او رجوعها بنسب قليلة من وسط شبكة المعاملات البنكية الى وسط تنعدم فيه الأطر القانونية من المراقبة كما يتميز هذا الوسط بالمعاملات المباشرة بالنقود (الكاش)، بانعدام الثقة والوعي المالي، عدم التسقيف او الحد في المعملات، الاحتفاظ بالاموال، المعاملات الغير قانونية و الغير اخلاقية احيانا ، يمتاز هذا الوسط بالسرعة في المعاملات زمن في التنفيذ و التسوية، خلوه من ضرائب و رسوم .

الفصل الثاني

دور بنك الجزائر في معالجة التسرب النقدي

تمهيـــد:

يعتبر موضوع التسرب النقدي في الجزائر ظاهرة خطيرة تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الكلي بصفة عامة للجزائر، حيث وخاصة في ظل ازدياد حدّة التقلبات والأزمات، وظهور العديد من الآثار الإقتصادية السلبية، خاصّة في الآونة الأخيرة والتي مسّت الاقتصاد الجزائري، والعجوزات التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ سنة 2013، فقد صار لزام على الحكومة التوجه لاستخدام الأساليب الحديثة لمعالجة ظاهرة التسرب النقدي والاعتماد على أدوات السياسة النقدية بما فيها سياسة ترشيد النفقات، هذا كله من أجل تحفيز الاقتصاد النقدي والذي يعتبر عصب ضروري لسير النشاط الاقتصادي ومعرفة نقاط القوة والضعف وبالتالي تقييم التسرب النقدي، حيث أن هذا الأخير يركّز على استخدام مؤشرات مالية وأدوات السياسة النقدية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وعليه سنتطرق في هذا الفصل بإيجاز واختصار واضح ومفهوم إلى التعرّف على موضوع دور القطاع المصرفي الجزائري في معالجة التسرب النقدي،

واتّخذنا من القطاع المصرفي الجزائري كموضع دراسة بالاعتماد على رأس القطاع المصرفي للدولة المتمثل في بنك جزائر بجميع أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل الخوض في إنعاش وعلاج ظاهرة التسرب النقدي في الجزائر، وقد تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث في النظام المصرفي الجزائري الذي استطاع أن يحقق نجاحا كبيرا في هذا المجال على المستوى الوطني وساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وقد تم التعرف على أثر ودور بنك الجزائر في معالجة التسرب النقدي كعيّنة يمكن تعميم نتائجها على القطاع المصرفي ككل، من خلال عدّة جوانب، سيتم التطرق إليها في مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تقديم عام لعينة الدراسة التطبيقية

يعتبر موضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي بكل شعبه سواء التحليل المالي أو تحليل قوائم التدفقات النقدية أو جميع الأساليب الحديثة المتاحة خاصة المتعلقة بجميع أدوات السياسة النقدية والمالية، من بين أهم المواضيع الحديثة خاصّة التي تسهّل في الحد من ظاهرة الاكتناز التي تعتبر السبب الرئيسي للتسرب النقدي، حيث وفي موضوع دراستنا ارتأينا استخدام أدوات السياسة النقدية المتعلقة بالنظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي، وأردنا إسقاطها على العينة المقتبسة من القطاع المصرفي الجزائري والمتمثلة في بنك الجزائر هذا باعتباره هو أعلى سلطة في هرم النظام المصرفي والذي يهتم أساسا بخلق النقود ومتابعة وإصدار السياسات وطرح مؤشرات، والتي تتيح لنا سهولة في تحليل ظاهرة التسرب النقدي وضخ عدّة جرع لإنعاش ومعالجة وتقييم التسرب النقدي والنقدي خلال فترة معينة، وبما أنّ بنك الجزائر يساهم بنسبة عالية في تمويل القطاع المصرفي وتحسين أداء الإقتصاد الوطني، أردنا قبل إسقاط الدراسة أولا إعطاء نظرة عن الإقتصاد الجزائري وأهم الأداءات التي مرّ بها.

المطلب الأول: واقع وأداء الاقتصاد الجزائري

حقّق النشاط الاقتصادي في سنة 2012 ارتفاعا في أدائه، جرّه النمو خارج المحروقات الموزع بصفة جيّدة بين القطاعات في ظرف يتميز بتفاقم العجز الميزاني، إضافة إلى ذلك فإنّ المالية العامّة والأداءات المالية بصفة خاصّة أصبحت هشّة أكثر فأكثر أمام تقلبات أسعار النفط، من جهة أخرى، يساهم التوسع القوي للقروض الموجهة للاقتصاد، والمعزّز بظروف مالية أكثر ملائمة وبتدابير تدعيمية للمؤسسات الاقتصادية والمصرفية. في ديناميكية الأداء الاقتصادي والمالي خارج المحروقات؛

تواصل توسّع النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة على نفس الوتيرة، رغم التقلبات والعجز الميزاني الذي شهده منذ سنة 2014، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداءات الممتازة لقطاعات متعددة منها الخدمات المسوقة والبناء والزراعة إضافة إلى القطاع المصرفي، هذا كذلك راجع للسياسات والتدابير المنتهجة من طرف الحكومة خاصّة فيما يتعلق بسياسة ترشيد النفقات وتخفيض العملة المحلية لتشجيع الصناعات الناشئة المحلية وبالتالي زيادة الصادرات المدعومة من طرف الحكومة من خلال استهداف أساليب كبح الإستيرادالأمرا الذي ساعد على الرفع من مستويات الأداء المحلي، وبالتالي وبفضل تفطن الحكومة وخبرتها ساعدت هذه الإجراءات على تحسن معدلات النمو الاقتصادي مرفوقة بعدّة ارتفاعات بما فيها الناتج المحلي الداخلي وزيادة الإنتاجية وانخفاض معدلات التضخم ومستويات أدنى من البطالة...إلخ.

تحلّل وتقيس هذه الدراسة أهم التطورات والأداءات الإقتصادية والمالية المسجلة وكذا أساليب معالجة التسرب النقدي وإعادة إرجاع السيولة المكتنزة للدورة الاقتصادية، بالتركيز على أداء القطاع المصرفي ومدى مساهمته في تمويل الإقتصاد، خاصّة في ظرف يتميز بهشاشة أكثر للمالية العامة أمام خطر تقلبات أسعار البترول من جهة، وسياسات ترشيد النفقات المنتهجة من طرف الحكومة من جهة أخرى، هذه الأداءات التي جاءت من جرّاء النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي الذي تقوم به الهيئات والخبراء المختصّين في هذا المجال من أجل الوصول لهذه المؤشرات والمستويات الحسنة والمقبولة عموما. إلى هذا الحد ولإبراز أثر أو دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي في الجزائر، أردنا إسقاط الدراسة التطبيقية على القطاع المصرفي باختيار عيّنة متمثل في بنك الجزائر لما له من مساهمات في القطاع المصرفي وتمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدّى إلى رفع مستويات التسرب النقدي والنقدي؛

من خلال هذا المطلب سنتطرق باختصار ضيق لمفهوم بنك الجزائر ومسؤولياته إضافة إلى مستوى تدخله، وكذا إعطاء نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري خلال 20 سنة الأخيرة؛

الفرع الأول: تقديم عام لبنك الجزائر

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوتت عليه الجمعية التأسيسية في 13 ديسمبر 1962 ، الذي أنشأ النظام الأساسي للبنك المركزي.

تم إجراء تعديلات خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، ومع ذلك أصبح إصلاح النظام المالي ، من حيث إدارته وخصائصه ، أمرًا ضروريًا.

يمثل القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 غشت 1986 المتعلق بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري.

هكذا يستعيد البنك المركزي صلاحياته في مسائل تحديد وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية ، في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزانة العامة.

ومع ذلك ، فقد تبين أن هذه الترتيبات غير مناسبة للسياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي يتميز بإصلاحات عميقة.

كان القانون المعدل والمكتمل رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقود والائتمان يعيد تحديد شكل النظام المصرفي الجزائري بالكامل.

وهكذا يمنح القانون استقلالية واسعة ، عضويًا ووظيفيًا ، للبنك المركزي ، الذي أصبح يُطلق عليه الآن اسم بنك الجزائر.

***الأمر عدد 11-03 المؤرخ في 26 أغسطس 2003 المتعلق بقانون إلغاء النقود والائتمان عدد 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.**

***الأمر رقم 10-04 المؤرخ 26 أغسطس 2010 الذي يعدل ويكمل الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أغسطس 2003 المتعلق بالمال والائتمان.**

يتولى إدارة البنك وإدارته والإشراف عليه ، على التوالي ، المحافظ ، ومجلس الإدارة ، برئاسة الحاكم واثنان من الرقابة .يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة نواب للمحافظ وثلاثة من كبار المسؤولين تم تعيينهم لخبراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

يتم تعيين الحاكم بمرسوم رئاسي .يتم تعيين نواب المحافظ الثلاثة بموجب نفس الشروط .يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين بموجب مرسوم تنفيذي.

يتم تعيين الرقباء بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح الوزير المسؤول عن المالية.

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات التقليدية المعترف بها من قبل هيئة من هذا النوع[1].

أدوار ومهام بنك الجزائر :

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحفاظ في مجال العملة والائتمان والصرف الأجنبي ، على أفضل الظروف لتنمية الاقتصاد بشكل منظم.

يحدد بنك الجزائر الشروط العامة التي يمكن بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالتأسيس في الجزائر والعمل هناك.

[1] https://www.bank-of-algeria.dz/html/present.htm

كما أنه يحدد الشروط التي بموجبها يمكن تعديل هذا التفويض أو سحبه.

يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها في جميع الأوقات ، ولا سيما تلك المتعلقة بما يلي:

- نسب إدارة البنوك – نسب السيولة
-استخدام الأموال الخاصة – المخاطر بشكل عام ، إلخ

نظام بنك الجزائر

للقيام بمهامه ، يتم تنظيم بنك الجزائر على المستوى المركزي من خلال:

1-سبع (7) مديريات عامة تتعامل مع أقسام الدراسات والتفتيش والمصارف وهم :

-المديرية العامة للدراسات ،
-المديرية العامة للتفتيش العام ،
-المديرية العامة للائتمان والبنوك ،
-المديرية العامة للرقابة على الصرف الأجنبي ،
-المديرية العامة للصندوق العام ،
-المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية ،
-المديرية العامة للشبكة.

2- اثنان (2) من المديريات العامة تدير جوانب محددة تتعلق بإصدار الأوراق النقدية والتدريب المصرفي ، وهي:

-المديرية العامة للسك (الطباعة والسك) ،
-المديرية العامة للمدرسة العليا للبنك ، التي تتولى مهمة تدريب وإعادة تدريب الموظفين من القطاع المصرفي بأكمله.

3- مديريتان عامتان (2) مسؤولتان عن التسيير الإداري وموارد البنك وهما:

-المديرية العامة للموارد البشرية ،
-المديرية العامة للسائل وإدارة نظم الدفع.

كما أن لديها شبكة من 49 وكالة وفرعًا ، مما يضمن وجودًا فعالًا في كل ولاية من ولايات البلاد: يتم تنسيق الوكالات والفروع من قبل ثلاثة مكاتب إقليمية تقع في مدن الجزائر العاصمة ووهران وعنابة.

يساهم طاقم من حوالي 3400 وكيل ، على جميع المستويات ، في تحقيق أهداف البنك.

تم تنفيذ برنامج واسع لتحديث المعدات وأساليب العمل بالإضافة إلى برنامج تدريبي من أجل تمكين بنك الجزائر من الاستجابة والتأكد من أن النظام المصرفي بشكل عام يلبي متطلبات السياق الجديد ، على الصعيدين الوطني والدولي .[1]

الفرع الثاني: الدور الفاعل لبنك الجزائر:

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النّقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض 03-11، تمّ تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصدور الأمر المعدل 10-04، حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين القرض والصّرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، وقد حدد المجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السّياسة النّقدية المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السّياسة النّقدية التالية:

1. عمليات إعادة الخصم والنقد.
2. الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية.
3. عمليات السوق المفتوحة.
4. التسهيلات الدائمة.

فيما يخص هيكل القطاع المصرفي، تُواصل المصارف العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها، الموزعة على كامل التراب الوطني؛ تبقى شبكة وكالات المصارف الخاصة محدودة، على الرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات لها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

1- تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011

تتواجد المصارف العمومية في جميع الولايات. في حين، تتوسع شبكة المصارف الخاصة، أساسا، في شمال البلاد. يُساهم تطور أنشطة المصارف الخاصة في تنمية المنافسة السليمة، سواء على مستوى تحصيل الموارد أو من حيث توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء.

جدول رقم: 02-01 يوضح تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011

عدد السنوات	الوكالات المصرفية العمومية	الوكالات المصرفية الخاصة	إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي و المالي	الكثافة المصرفية (ن)
2009	1072	252	1324	26700(ن)
2010	1077	290	1367	26300(ن)
2011	1083	343	1426	25500(ن)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر .

في نهاية ديسمبر 2011 ، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1083 وكالة و 343 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و وبذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1426 مقابل 1367و1324 في 2010 و 2009 على التوالي ، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25500نسمة، مقابل 26700 نسمة في 2009 . ظلت نسبة السكان العاملين إلى الشبابيك المصرفية من دون تغيير كبير، أي ما يعادل 7700 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2011 مقابل 7900 شخص في 2010 .

2- تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2012-2014

تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية، باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور واتاحة وتسيير وسائل الدفع. فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل الت ا رب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية.

جدول رقم: 02-02 يوضح تطور عددالوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2012-2014

عدد السنوات	الوكالات المصرفية العمومية	الوكالات المصرفية الخاصة	وكالات المؤسسات المالية	إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي و المالي	الكثافة المصرفية (ن)
2012	1091	301	86	1478	25400(ن)
2013	1094	315	85	1494	25600(ن)
2014	1113	325	88	1526	25630(ن)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر.

في نهاية ديسمبر2014، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1113 وكالة و 325 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و88 وكالة بالنسبة للمؤسسات المالية ، وبذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1526 مقابل 1494و1478 في 2013 و 2012 على التوالي ، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25630نسمة، مقابل 25400 نسمة في 2012 . ظلت نسبة السكان العاملين إلى الشبابيك المصرفية من دون تغيير كبير، أي ما يعادل 7500 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2014 مقابل 8000 شخص في 2013 .

3- تطور عدد الوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية ، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية، من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، في حين تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساساً، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني.

جدول رقم: 02-03 يوضح تطور عدد الوكالات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

عدد السنوات	الوكالات المصرفية العمومية	الوكالات المصرفية الخاصة	وكالات المؤسسات المالية	إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي و المالي	الكثافة المصرفية (ن)
2015	1123	346	88	1557	25660(ن)
2016	1134	355	88	1577	25900 (ن)
2017	1145	364	95	1604	26309 (ن)

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر

في نهاية ديسمبر2017، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1145 وكالة و 364 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و95 وكالة بالنسبة للمؤسسات المالية ، وبذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1604 مقابل 1577و1557 في 2016 و 2015 على التوالي ، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 26309نسمة، مقابل 25900 نسمة في 2016 .

ظلت نسبة السكان العاملين إلى الشبابيك المصرفية من دون تغيير كبير، أي ما يعادل 7667 شخصا في سن العمل لكل شباك مصرفي في 2017 مقابل 7680 شخص في 2016 .

المطلب الثاني: بعض المؤشرات المعنمدة في النظام المصرفي لمعالجة التسرب النقدي

إن موضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي ودوره في تقييم التسرب النقدي موضوع متشعب وحديث، ولإسقاط دراستنا التطبيقية للحصول على نتائج علمية تفيد باختبار فرضيات البحث بمصداقية وثقة، ارتأينا أن نختار بعض المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في معالجة التسرب النقدي، وتستعمل كأسلوب من أساليب النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي بما فيها أدوات السياسة النقدية...إلخ، وهو ما سنتطرق إليه:

جدول رقم: 02-04 يوضح تطور مشتقات النقود في الجزائر

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	الكتلة M1	الكتلة النقدية M2
2000	484.9	556.4	671.3	1041.3	2022.5
2001	577.2	651.3	1235.0	1238.5	2473.5
2002	664.7	751.6	1485.2	1416.3	2901.5
2003	781.3	862.1	1656.0	1643.5	3299.5
2004	874.3	1291.3	1478.7	2165.7	3644.4
2005	921.0	1516.5	1632.9	2437.8	4070.4
2006	1081.4	2096.4	1649.8	3177.8	4827.6
2007	1284.5	2949.1	1761.0	4233.6	5994.6
2008	1540.0	3425	1991.0	4964.9	6956.0
2009	1829.9	3120.5	2228.9	4944.2	7173.1
2010	2098.6	3657.8	2524.3	5756.4	8280.7
2011	2571.5	4570.2	2787.5	7141.7	9929.2
2012	2952.3	4885.2	3333.6	7681.5	11015.1
2013	3204.0	4681.5	3691.7	8249.8	11941.5
2014	3658.9	5944.1	4083.7	9603.0	13686.8
2015	4183.8	5353.1	4443.3	9261.2	14104.5
2016	4566.9	4906.8	4409.3	9707	14116.3
2017	4749.0	5166	4578	9827.7	14405.7

المصدر: من إعداد الطالب مقتبس من موقع الديوان الوطني للإحصائيات

أولا :النقود الورقية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور الاقتصاد الجزائري حيث بلغت قيمة النقود الورقية سنة 2000(484.9) وتطورها في سنة 2004 لتصبح قيمتها (874.3) وفي سنة 2009 بلغت قيمة النقود الورقية (1829.9)وتزداد قيمتها إلى غاية 2017 لتصبح عند قيمة (4749) .

ثانيا : النقود الكتابية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور الاقتصاد الجزائري حيث بلغت قيمة النقود الكتابية سنة 2000(556.4) وتطورها في سنة 2004 لتصبح قيمتها (1291.3) وفي سنة 2009 بلغت قيمة النقود الورقية (3120.5) وفي 2014إزدادت و بلغت قيمتها (5944.1) وتنخفض قيمتها إلى غاية 2017 لتصبحعند قيمة (5166) .

ثالثا : أشباه النقود :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور قيمة أشباه النقود سنة 2000(671.3) وتطورها في سنة 2004 لتصبح قيمتها (1478.7) وفي سنة 2009 بلغت قيمة أشباه النقود (2228.9) وفي 2014إزدادت و بلغت قيمتها (4083.7) وترتفع قيمتها إلى غاية 2017 لتصبح عند قيمة (4578) .

رابعا : الكتلة M1 :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور قيمة الكتلة M1 سنة (1041.3)2000 وتطورها في سنة 2004 لتصبح قيمتها (2165.7) وفي سنة 2009 بلغت قيمة الكتلة النقدية (4944.2) وفي 2014إزدادت و بلغت قيمتها (9603) وترتفع قيمتها إلى غاية 2017 لتصبح عند قيمة (9827.7) .

خامسا : الكتلة M2 :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور قيمة الكتلة M2 سنة 2000(2022.5) وتطورها في سنة 2004 لتصبح قيمتها (3644.4) وفي سنة 2009 بلغت قيمة الكتلة النقديةM2(7173.1) وفي 2014إزدادت و بلغت قيمتها (13686.8) وترتفع قيمتها إلى غاية 2017 لتصبح عند قيمة (14405.7) .

جدول رقم: 02-05 يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي والنقود في الجزائر

السنوات	M2	PIB	معدل نمو PIB	معدل نمو M2	سيولة الاقتصاد M2/PIB	سرعة تداول النقود PIB/M2
2000	2022.5	4098.8	3.8	13.03	40.48	2.47
2001	2473.5	4235.6	3	22.59	58.39	1.71
2002	2901.5	4455.3	5.6	14.75	65.12	1.53
2003	3299.5	5264.2	7.2	13.71	62.67	1.59
2004	3644.4	6126.7	4.3	10.45	59.48	1.68
2005	4070.4	7519	6	11.68	54.13	1.84
2006	4827.6	8391	1.7	18.60	57.53	1.73
2007	5994.6	94408.3	3.3	24.17	63.71	1.56
2008	6956	11042.8	2.4	16.03	63	1.58
2009	7173.1	10034.3	1.6	3.12	71.48	1.39
2010	8280.7	12049.5	3.6	15.44	68.72	1.45
2011	9929.2	14384.8	2.9	19.9	69.02	1.44
2012	11015.1	16209.6	3.3	10.93	67.95	1.47
2013	11941.5	16647.9	2.8	8.41	71.72	1.39
2014	13686.8	17228.6	3.8	14.61	79.44	1.25
2015	14104.5	16702.1	3.7	3.05	84.44	1.18
2016	14166.3	17406.8	3.3	0.43	81.38	1.22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات

- **مرحلة ارتفاع أسعار البترول: 2000 إلى 2009 :**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور نسبة M1 في سنة 2000 من قيمة 2022.5 بمعدل نمو 13.03 ليبلغ في سنة 2009 إنخفاضا في M1 7173.1 وبمعدل نمو M13.12 وبلغ قيمة PIB سنة 2000 قيمة 4098.8 وبلغ معدل نمو PIB3.8 و في سنة 2009PIB قيمة 10034.3 وبلغ معدل نمو PIBليسجل إنخفاض بقيمة1.6 .

ومن خلال هذا نجد أن نمو الإقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بفضل إرتفاع أسعار البترول و تسارع و تيرة تسديد الديون .

- **مرحلة الأزمات : 2009 إلى 2013 :**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور نسبة M1 في سنة 2009 من قيمة 7173.1 بمعدل نمو 3.12 ليبلغ في سنة 2013 إرتفاعا في M211941.5 وبمعدل نمو M18.41 و يسجل إرتفاعا محسوس وبلغ قيمة PIB سنة 2009 قيمة 10043.3وبلغ معدل نمو PIB1.6 و في سنة 2013بلغت قيمةPIB16647.9 وبلغ معدل نمو PIBليسجل إرتفاعا طفيفا بقيمة 2.8 .

ومن خلال هذا نجد أن نمو الإقتصاد الجزائري في هذه المرحلة في تذبذب وذالك بسبب عدم إستقرار أسعار البترول و نتيجة لما بعد الأزمة المالية العالمية .

- **مرحلة التقشف : 2013 إلى 2016 :**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور نسبة M1 في سنة 2013 من قيمة 11941.5 بمعدل نمو 8.41 ليبلغ في سنة 2016 إرتفاعا في M214166.3 وبمعدل نمو M 1 0.43 و يسجل إنخفاضارهيب وبلغ قيمة PIB سنة 2013 قيمة 16647.9 وبلغ معدل نمو PIB2.8 و في سنة 2016 بلغت قيمة PIB17406.8 وبلغ معدل نمو PIBليسجل إرتفاعا طفيفا بقيمة 3.3.

ومن خلال هذا نلاحظ أن في هذه المرحلة أن الإقتصاد الجزائر قد دخل في مرحلة الركود نتيجة إنهيار أسعار البترول و دخول في أزمة تقشف .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء العملي من البحث تطبيقات لموضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي بجميع شعبه (أدوات السياسة النقدية، تخفيض قيمة العملة، ترشيد النفقات...)، كما أن هذه الدراسة التطبيقية خاصة استهدفت القيام بإسقاط منهج قياسي وتحليلي وصفي وتدقيقي لعينة تمثلت في "بنك الجزائر" من خلال الإعتماد على الأسلوب الرقمي المتمثل في البيانات والمعطيات المتعلقة ببنك الجزائر، هذا من أجل القيام بأساليب النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي وتبيان أثره ودوره في تقييم التسرب النقدي، بواسطة المنهج التحليل التاريخي للمعطيات إضافة إلى منهج الدراسة القياسية، حيث أن هدف الدراسة هو عرض نتائج التحليل الإحصائي، التي أفرزها استخدام برنامج Eviews 08 الإحصائي، مستخرجا الأثر بين المتغيرين التابع والمستقل مع إعطاء كل إحتمالات البحث ومعاملات التحديد والارتباط والمستويات مع مؤشر "داربن واتسون" والإنحراف المعياري لها، اعتمادا على عدّة مقاييس مختلفة، وإضافة إلى هذا استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لتدعيم وتفصيل نتائج البحث واختبار صحّة أو نفي الفرضيات.

المطلب الأول: حدود و منهجية الدراسة

الفرع الأول : حدود الدراسة

لوضوح حدود الدراسة لابد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها ومحاولة إيضاح كل تكاليف البحث المادية والمعنوية والزمنية.

أولا: المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة القياسية على بنك الجزائر لإظهار مدى فعالية أدوات وأساليب النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي بجميع مؤشراته ونسبه على تقييم التسرب النقدي في الإقتصاد، وقد تمّ اختيارنا لهذه العيّنة المتمثلة في "بنك الجزائر" لعدة أسباب نذكر منها:

- يعتبر النظام المصرفي أعلى هرم وسلطة في اتخاذ القرارات؛
- يساهم القطاع المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد؛
- يسعى بنك الجزائر جاهدا إلى المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي بأجمله؛
- المصداقية والشفافية والإفصاح ومسايرته للمعايير الدولية؛
- الأساليب الحديثة في معالجة التسرب النقدي.

ثانيا: المجال الزمني:

تراوحت حدود دراستنا بين الفترة الممتدة في حوالي سنة كاملة ابتداء من شهر سبتمبر 2019 والتي كان خلالها جمع كافة مستلزمات البحث واستقصاء آراء الباحثين والخبراء في مجال النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي، مع البحث عن أسس الدراسة الدقيقة التي تمكن من استخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات دون التشكيك في البيانات والمعطيات المتاحة.

الفرع الثاني : منهجية الدراسة

- **أولا: المنهج المستخدم في الدراسة**

بما أنّنا نقوم بدراسة موضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي ودوره في معالجة التسرب النقدي في الجزائر، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والكمّي التحليلي وأداة القياس في تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامّة حول هذا الموضوع؛

- **ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثّل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري الذي يساهم في إرساء المعايير الدولية المتعلقة بمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية ويساهم كذلك بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد الجزائري ويساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية ويعتبر وسيلة لإدخال العملة الصعبة للتداول الاقتصادي في الجزائر، ولقياس وتحليل دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي في الجزائر اعتمدنا على المعطيات والقوائم المالية والمؤشرات والنسب التاريخية والحاضرة التي يتيحها هذا النظام بما يناسب واختبار فرضيات بحثنا، تحليلا اقتصاديا واحصائيا يبيّن دور النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي، ثمّ سنحاول كذلك قياس الأثر على المتغيرين وتحليله إحصائيا واقتصاديا، وهو ما سنتطرق إليه في دراستنا.

- **ثالثا:أدوات الدراسة:**

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم:

4- تجميع جميع البيانات والقوائم المالية وحساب المؤشرات والنسب المالية، التي تهدف إلى قياس ومعرفة دور نماذج النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي في الجزائر.

5- استخدام برنامج Excel لحساب وتصميم الجداول والأشكال التي تساهم في توضيح العلاقات بين المتغيرات، وتسهّل الشرح للقارئ.

6- استخدام منهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على البيانات التاريخية وتوضيح التغيرات الحاصلة عبر السلسلة الزمنية التاريخية المعتمدة في دراستنا لتعطي نتائج موافقة لموضوع البحث.

7- استخدام برنامج Eviews 08 للبدء في الدراسة القياسية واستخراج النتائج وتحليلها قياسيا واحصائيا.

- **رابعا: نموذج ومتغيرات الدراسة**

لدراسة موضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي، ارتأينا أن نقوم بفصل متغيرات الدراسة عن بعضها، ليتبّن في الأخير أنّ **المتغيّر المستقل**: يتمثل في كل ما يتعلق بموضوع **أدوات السياسة النقدية**، أمّا **المتغير التابع**: هو المتغير الذي يمثل محور **التسرب النقدي**، وعليه قمنا بتجميع كل البيانات التاريخية المتعلقة بجميع المتغيرات التي يمكن لها أو يحتمل أن تؤثر أو تحدث تغييرا سواء اقتصاديا أم إحصائيا التسرب النقدي، فبذلك وجدنا أنّ من أهم متغيرات الدراسة وأغلبها والتي لها ارتباط أو علاقة مع **النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي** هي اسقاط واستخدام أدوات السياسة النقدية التي ذكرناها سابقا، أمّا **المتغير التابع**: **التسرب النقدي** فقد اخترنا الكتلة النقدية المتاحة في الاقتصاد M 01 ،كما تعتبر أفضل المعايير للحكم على التسرب النقدي

المتغيرات المستقلة أدوات السياسة النقدية	المتغير التابع التسرب النقدي في المؤسسات الاقتصادية
– سعر إعادة الخصم. – الاحتياطي الإلزامي . – البنوك العمومية . – البنوك الخاصة . – الشبابيك.	– التسرب النقدي M1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البحث.

- **خامسا: الأدوات الإحصائية المستعملة:**

اعتمادا على برنامج Eviews 08 لاستخراج بعض الأساليب الإحصائية والمتمثلة في: الاحتمالات والانحراف المعياري وكذا معامل الارتباط إضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مع اختبار "داربن واتسون"...إلخ؛

ثمّ قياس العلاقة بين المتغيرين من خلال بناء نموذج الإنحدار الخطي واستخراج الإنحراف المعياري والاحتمال ومؤشرات "داربن واتسون"، وكذا اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي مع معاملات الإرتباط وتست ستودنت، وللإشارة فإنّ متغيرات الدراسة تمثلت في استخدام عنصر **النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي** كمتغيرات مستقلة باستعمال كل من أدوات السياسة النقدية بإعتبارها كلّها تستخدم كأدوات يستخدمها بنك الجزائر من أجل معالجة التسرب النقدي، اعتمادا على نسب **التسرب النقدي كمتغير تابع** من أجل تمحيص وتدقيق وبحث نتائج الدراسة؛

من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمانية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الأداتين التاليتين:

أولا: التقارير السنوية والبرامج الإحصائية

الأداة الثانية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي التقارير السنوية التي تمكننا من معرفة بعض الإحصائيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة ومتابعة تطوراتها، حتى نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، أمّا بالنسبة للبرامج الاحصائية التي وجدناها ملائمة لإتمام موضوعنا وبما أنّ طبيعة دراستنا قياسية أكثر منها نظرية.

سادسا: مقياس التحليل: استخدمنا مقياس **تحليل المعنوية الإحصائية أقل من 5%**

الجدول رقم (2-6) مقياس أو مجال اختبار وتحليل المعنوية الإحصائية

معامل احتمال≥ 5%	معامل احتمال=5%	معامل احتمال≤ 5%
وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية	وجود معنوية أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية	لا توجد معنوية أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البحث

الشكل رقم (2-1) يوضح تطور الـM1

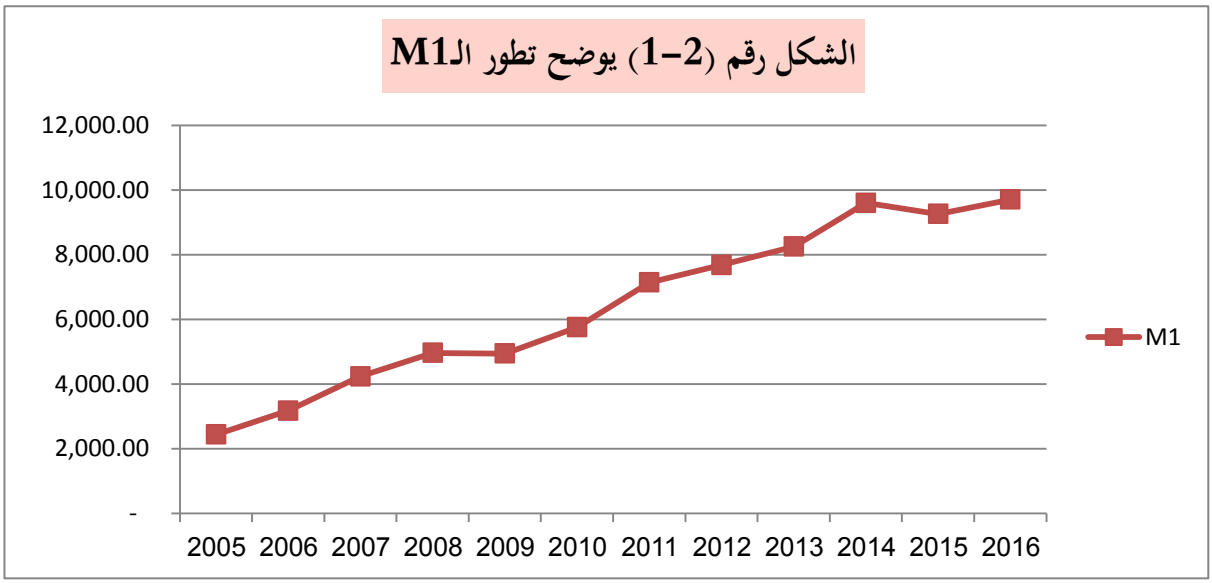

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

المتغيرات الداخلية (معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي)

من خلال هذا الفرع سنقوم بشرح وتحليل تحليلا اقتصاديا وإحصائيا كل من أدوات السياسة النقدية التي تعتبر كمتغيرات داخلية في الاقتصاد، والتي تتمثل في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وعلاقته بالتسرب النقدي؛

أولا: عمليات إعادة الخصم والنقد وعلاقته بالتسرب النقدي: الشكل أدناه يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة زمنية معينة كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (2-2) يوضح تطور معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري

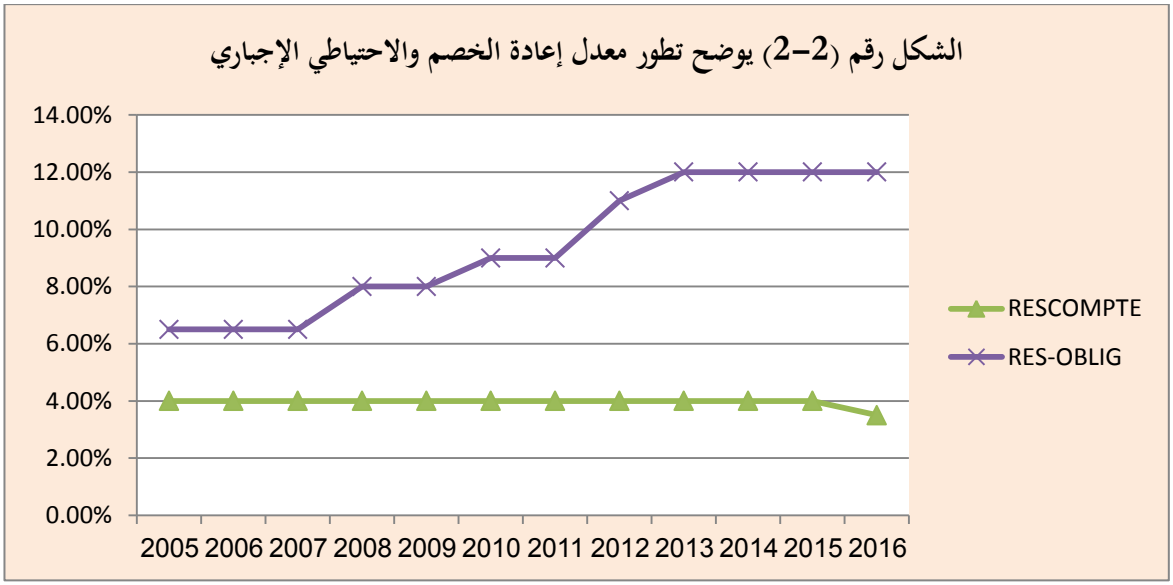

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطورات معدّل إعادة الخصم و الإحتياطي الإجباري الذي يستخدمه بنك الجزائر كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق ومعالجة ظاهرة الاكتناز والتسرب النقدي، حيث أنّ هذا المعدل محدّد من طرف بنك الجزائر فبعد الإصلاحات المتعلقة بقانون النقد والقرض والأنظمة المتعلقة بأدوات السياسة النقدية، وكما يعتبر معدل إعادة الخصم و الإحتياط الإجباري كواحدة من آلية انتقال السياسة النقدية ذات الأهمية الكبيرة، حيث أنّ التغيير أو التعديل في مستوياته قد يغير في ظاهرة الاكتناز، وبالتالي حماية الصناعات المحلية الناشئة ومنه تحقيق الاكتفاء ثمّ زيادة الصادرات وعلى إثره زيادة ورفع احتياطات الصرف الرسمية وإعادة النقود المكتنزة إلى الدورة الاقتصادية وبالتالي محاربة التسرب النقدي.

ثانيا: الاحتياطات الإجبارية:

تعتبر الاحتياطيات الدنيا الإجبارية أداة من أدوات السياسة النقدية، يمكن الاعتماد عليها في مجابهة التسرب النقدي من خلال الرفع من معدلات الاحتياطي الإلزامي في البنوك وبالتالي نقص السيولة النقدية لدى البنك ليصبح يتصرف في الودائع المصرفية وودائع الجمهور، ليتمكن من جلب النقود المكتنزة

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطورات معدل الاحتياطي الإلزامي، نلاحظ من خلاله أن معدل الاحتياطي في ارتفاع تدريجي وهو ما يسهل عملية جلب النقود المكتنزة إلى الدورة الاقتصادية وبالتالي معالجة مشكلة التسرب النقدي.

المطلب الثاني: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة وقمنا بالدراسة التحليلية، سنتناول في مايلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة التحليلية.

الفرع الأول: عرض النتائج

بعد تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تأثر على المتغير التابع (**التسرب النقدي**) والتي تمثلت في بعض أدوات السياسة النقدية ، من خلال دراستنا التحليلية والنظرية والتطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج ومناقشتها.

صياغة النموذج القياسي:

إنّ من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في **التسرب النقدي**، ومن هنا سنحاول تحديد المتغيرات وترميزها بحيث نجد:

- **المتغير التابع**: يتمثل في **التسرب النقدي** ويرمز له M1.
- **المتغيرات المفسرة** (**المستقلة**): وتتمثل في:

- RESCOMPTE: يمثل معدل إعادة الخصم .
- RES_OBLIG: يمثل **الإحتياط الإلزامي** .
- PUBLIC:يمثل البنوك العمومية
- PRIVER: يمثل البنوك الخاصة
- GUICHET: يمثل الشبابيك المصرفية .

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

M1= f (RESCOMPTE, RES_OBLIG PUBLIC ; PRIVER ; GUICHET)

ومنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج القياسي الخاص بالتسرب النقدي بالشكل التالي:

M1=C+ (RESCOMPTEa1+RES_OBLIGa2+ PUBLICa3+ PRIVERa4 +GUICHETa5 Ei

حيث أن:

M1 التسرب النقدي مليار دينار جزائري.

- RESCOMPTE: يمثل معدل إعادة الخصم .
- RES_OBLIG: يمثل **الإحتياط الإلزامي** .
- PUBLIC:يمثل البنوك العمومية
- PRIVER: يمثل البنوك الخاصة
- GUICHET: يمثل الشبابيك المصرفية .

I: تمثل عامل الزمن.

a3,a2,a1,: تمثل معلمات النموذج.

c: المعامل الثابت.

Ei: يمثل الحد العشوائي.

ملاحظة: النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لذا تمّ إدراج حد الخطأ، حيث أنه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على لكن يصعب قياسها.

الفرع الثاني: تقديم النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى (MCO) باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج، ويتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 02-07 يوضح متغيرات الدراسة القياسية

ANNEE	M1	RESCOMPTE	RES-OBLIG	PUBLIC	PRIVER	GUICHET
2005	2 437,80	4,00%	6,50%	879	186	1227
2006	3 177,80	4,00%	6,50%	944	192	1278
2007	4 233,60	4,00%	6,50%	986	196	1336
2008	4 964,90	4,00%	8,00%	1057	244	1301
2009	4 944,20	4,00%	8%	1072	252	1324
2010	5 756,40	4,00%	9%	1077	290	1367
2011	7 141,70	4,00%	9%	1083	343	1441
2012	7 681,50	4,00%	11%	1091	301	1478
2013	8 249,80	4,00%	12%	1094	315	1499
2014	9 603,00	4,00%	12%	1113	325	1526
2015	9 261,20	4,00%	12%	1123	346	1557
2016	9 707,00	3,50%	12%	1143	355	1577

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم(2-8): مخرجات برنامج EVIEWS للمتغير التابع "التسرب النقدي"

Dependent Variable: M1				
Method: Least Squares				
Date: 09/19/20 Time: 20:13				
Sample: 2005 2016				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-19467.99	6031.598	-3.227667	0.0180
RES_OBLIG	26856.06	15637.24	1.717442	0.1367
RESCOMPTE	17909.97	85214.97	0.210174	0.8405
PRIVER	3.211859	5.311909	0.604652	0.5676
PUBLIC	4.839766	3.277134	1.476829	0.1902
GUICHET	11.82838	3.435592	3.442894	0.0138
R-squared	0.989297	Mean dependent var		6429.908
Adjusted R-squared	0.980377	S.D. dependent var		2528.983
S.E. of regression	354.2612	Akaike info criterion		14.88480
Sum squared resid	753006.2	Schwarz criterion		15.12725
Log likelihood	-83.30879	Hannan-Quinn criter.		14.79503
F-statistic	110.9159	Durbin-Watson stat		2.704007
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

- **الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي:**

مما سبق يمكن كتابةالصيغة الرياضية للنموذج الخطي بالتعويض قيم مخرجات برنامج eviews8 يصبح كمايلي :

M1= -19467.99 + 26856.06 **RES_OBLIG** + 17909.97 **RESCOMPTE** + 3.211859 **PRIVER** + 4.839766 **PUBLIC** + 11.82838 **GUICHET**.

نلاحظ من خلال هذا الجدول مايلي:

- **ان معامل c الثابت:** يظهر بنتيجة سالبة أي ان العلاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع **M1(التسرب النقدي)**، لكنه بنسبة معنوية 0.0180أقل من 5%، وهو ما يظهر في الإحتمال من خلال الجدول الذي يتضمن مخرجات البرنامج، وبالتالي من الأحسن إدراج هذا المتغير المستقل نسبة إلى تأثيره في بناء وصياغة النموذج الخطي .
- **الإحتياطي الإلزامي:** يظهر كذلك هو الآخر بقيمة موجبة أي له علاقة طردية مع هذا المتغير التابع ، حيث يشير الإحتياطي الإلزامي إلى ان وضعية البنك مريحة لما تكون أكبر من الـ100% أي ان هذا المؤشر الإيجابي يبيّن مدى قدرة البنك على تسديد ديونه، وكل هذه النسب الإحتياطي الإلزامي عندما تكون مرتفعة تدل على الوضعية المريحة للبنك، كما تؤثر على التسرب النقدي عادة بالايجاب، إلاّ في بعض الحالات يمكن أن تكون ناتجة عن تجميد الأموال وتخوف الجمهور من نقص السيولة في المستقبل، في الأخير يمكن باختصار أن نقول أن معدلات الإحتياطي الإلزامي كلّما ارتفعت زادات من نسب الربحية للبنك ومستوى التسرب النقدي فيه، وهو ما نبحث عنه في دراستنا، أمّا بالنسبة للدراسة الاحصائية فقد ورد في مخرجات البرنامج أنّ هذه النسب لا يمكن أن تؤثر على التسرب النقديM1 ولا يمكن تعالج مستوى التسرب النقدي، هذا يمكن أن نثبته من خلال وقوع البنوك في خطر التجميد، لذلك فقد ظهر معدل الإحتياطي الإلزامي بنسبة0.1367 أكبر من الـ5% أي أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين المتغير التابع، لان وجوده أو عدمه في النموذج لا يقدم أي إضافة .
- **معدل إعادة الخصم** : يظهر كذلك بقيمة موجبة أي علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع التسرب النقدي M1 التي نقيس بها المتغير التابع، حيث وبالرغم من أنّ معدل إعادة الخصم دوما كان بقيمة موجبة، وهو ما يدل على أن المتغير التابع التسرب النقدي M1 التي تقيس الأثر ، في الأخير يمكن فهم أن العلاقة طردية كلما ارتفعت القيمة معدل إعادة الخصم كلّما زادت قيمة التسرب النقدي M1 وبالتالي التقليل من ظاهرة في مؤشر التسرب النقدي للبنك، ومن خلال الجدول يظهر لنا أنّ المتغير المستقل الممثل في معدل إعادة الخصم يؤثر على التسرب النقدي M1 بمستوى معنوية0.8405 يأي أنه أكبر من ال 5% كما يظهر في الجدول أي كلّما زاد ترتفع التسرب النقدي M1 بواقع ما هو ظاهر في معدل إعادة الخصم، وهو مأظهرته الدراسة النظرية والدراسات السابقة و التحليل.

وعليه ومن خلال ما سبق ان بعض ادوات السياسة النقدية التي تطرقنا اليها انها لا تؤثر في التسرب النقدي .

الشكل رقم 2-3 يوضح تطور عدد الشبابيك والمصارف الخاصة والعمومية

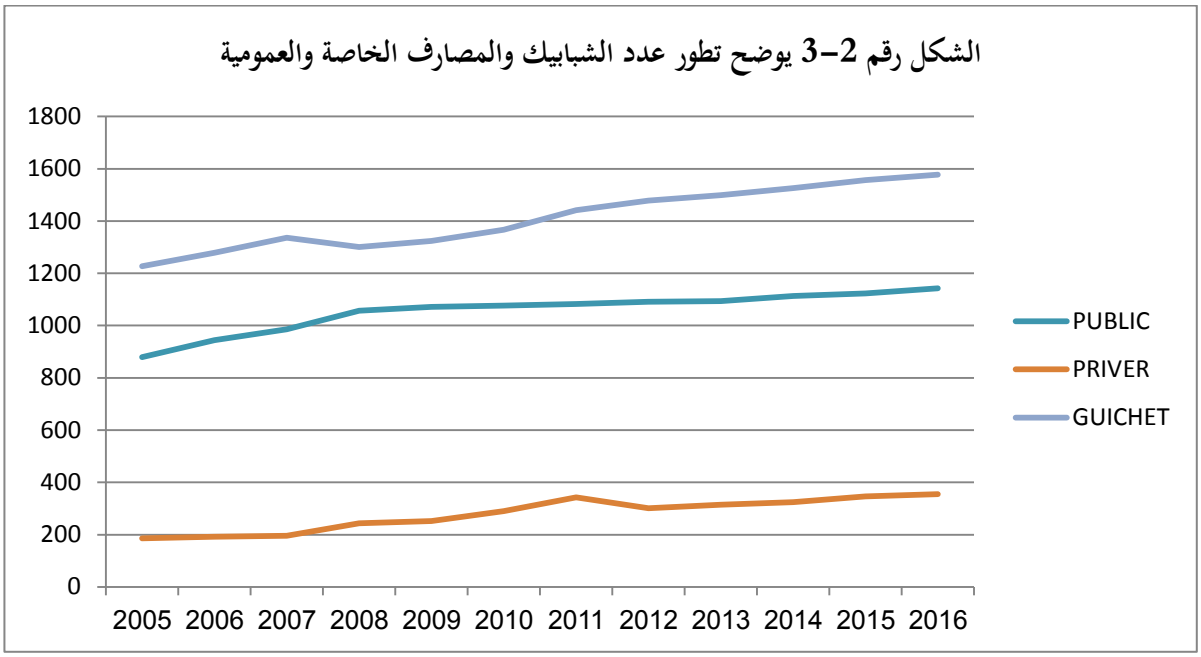

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

- **البنوك العمومية :**

يظهر في الجدول بنتيجة موجبة بمعنى ان العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع (التسرب النقدي) الممثل في الكتلة النقدية، أي أنّه كلما زادت قيمة الناتج الداخلي الأجمالي يرتفع هامش التسرب النقدي M1 واقع قيمة المعامل الظاهرة في الجدول، ، لنجد في الأخير أنّ قيمة الكتلة النقدية M2 قد زادت ومنه الوقوع في مشكل التسرب النقدي، لكن من خلال الجدول يتبين أنّ الناتج الداخلي الأجمالي يمكن له أن يؤثر على المتغير التابع التسرب النقدي M1 ، لأن احتماله بنسبة 0.1902 أي أنه أأكبر من الـ5% بمعنى أنّه لا توجد علاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فقد لانستبعد هذا المتغير من النموذج وبالتالي فتحليل سبب التأثير يرجع إلى عدّة إحتمالات من بينها دخول البنوك العمومية الجزائرية في عدّة أزمات بسبب نقص السيولة وعدم مساهمتها في القضاء على مشكل التسرب النقدي واستقطاب السيولة .

- **البنوك الخاصة :**

يظهر في الجدول بنتيجة موجبة بمعنى أنّ العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع (التسرب النقدي) الممثل في الكتلة النقدية، أي أنّه كلما زادت قيمة الناتج الداخلي الأجمالي يرتفع هامش التسرب النقدي M1واقع قيمة المعامل الظاهرة في الجدول، ، لنجد في الأخير أنّ قيمة الكتلة النقدية M2 قد زادت ومنه الوقوع في مشكل التسرب النقدي، لكن من خلال الجدول يتبين أنّ الناتج الداخلي الأجمالي يمكن له أن يؤثر على المتغير التابع التسرب النقدي M1 ، لأن احتماله بنسبة 0.5676 أي أنه أكبر من الـ5% بمعنى أنّه لا توجد علاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فقد نستبعد هذا المتغير من النموذج وبالتالي فتحليل سبب التأثير يرجع إلى عدّة إحتمالات من بينها دخول البنوك الخاصة الجزائرية في عدّة أزمات بسبب نقص السيولة وعدم مساهمتها في القضاء على مشكل التسرب النقدي واستقطاب السيولة .

ومنه تواجد البنوك بعدد غير كافي او النغطية البنكية الجزئية (ضعف الكثافة البنكية) عبر المناطق الجغرافية للوطن ساهمت في ظاهرة التسرب النقدي وذلك من خلال محدودية تعاملاتها او نوعية الخدمات المقدمة (التقليدية).

- **الشبابيك المصرفية :**

يظهر في الجدول بنتيجة موجبة بمعنى أنّ العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع (التسرب النقدي) الممثل في الكتلة النقدية، أي أنّه كلما زادت قيمة الناتج الداخلي الأجمالي يرتفع هامش التسرب النقدي M1 واقع قيمة المعامل الظاهرة في الجدول، ، لنجد في الأخير أنّ قيمة الكتلة النقدية M2 قد زادت ومنه الوقوع في مشكل التسرب النقدي، لكن من خلال الجدول يتبين أنّ الناتج الداخلي الأجمالي يمكن له أن يؤثر على المتغير التابع التسرب النقدي M1 ، لأن احتماله بنسبة 0.0138 أي أنه أقل من الـ5% بمعنى أنّه توجد علاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فقد لانستبعد هذا المتغير من النموذج فتحليل سبب التأثير يرجع إلى عدّة إحتمالات من بينها أن نقص الشبابيك تقلل من نسبة التسرب النقدي أي ان للشبابيك دور فعال في المساهمة من التقليل او الزيادة في التسرب النقدي اذ لابد من الإعتناء بالشبابيك وصيانتها وتدعيمها بنظام الإلكتروني متطور والمؤمن ومنه فان تفاقم ظاهرة التسرب النقدي كان من نتائج عدم تطور النظام المصرفي الجزائري و ذلك من خلال التعداد و نوعية الخدمات

المقدمة و استمراية مدة تقديمها اي المدة توفر الخدمات و واستمرار اقديمها على مدار اليوم والاسبوع وخلال عطل و الاعياد على مدار السنة .

الشكل رقم 2-4 تطور عدد الشبابيك المصرفية في الجزائر

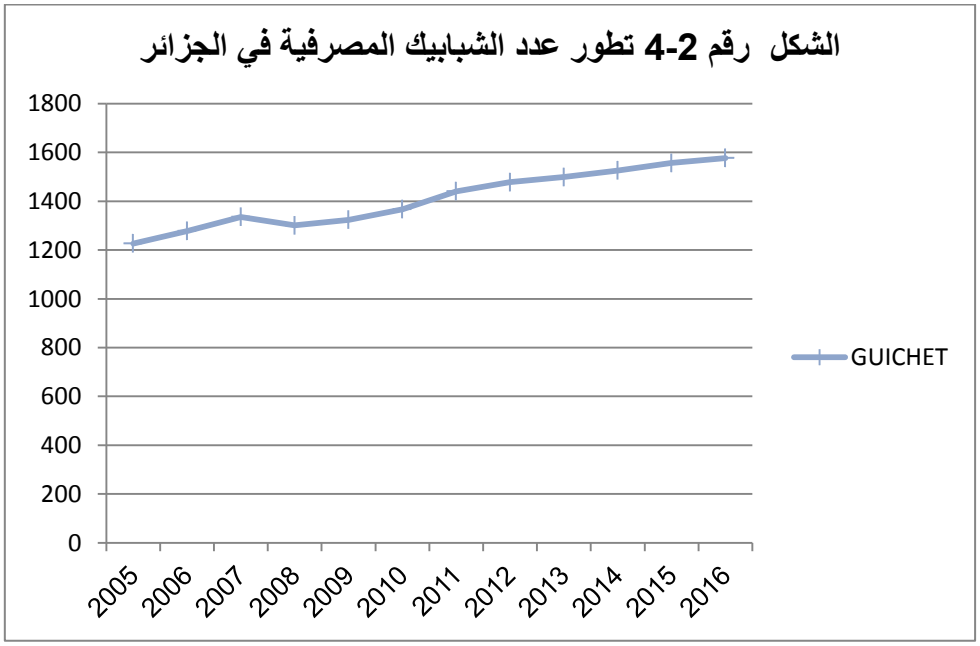

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل اعلاه يوضح تطور عدد الشبابيك المصرفية في الجزائر للمدة الزمنية 2005 الى 2016 حيث بلغ عدد الشابابيك سنة 2005 1227 شباك ليسجل ارتفاع متزايد على التوالي لسنتي 2006 و 2007 ثم انخفضت سنة 2008 الى 1301 شباك ، كما عرفت ارتفاع متزايد ومتوالي في عدد الشابيك الى غاية سنة 2016 بلغت 1577شباك.

-التسرب النقدي في الجزائر

الجدول رقم(2-9): مخرجات برنامج EVIEWS لـ"نسبة التسرب النقدي"

Dependent Variable: TAUX
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 17:38
Sample: 2005 2016
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob .
C	0.638621	0.251798	2.536246	0.0443
GUICHET	0.000120-	0.000143	0.836865-	0.4347
PRIVER	8.28-E-05	0.000222	0.373584-	0.7216
PUBLIC	0.000187	0.000137	1.363592	0.2216
RES_OBLIG	0.531287	0.652799	0.813860	0.4468
RESCOMPTE	10.62608-	3.557423	2.987016-	0.0244
R-squared	0.755298	Mean dependent var		0.272417
Adjusted R-squared	0.551381	S.D. dependent var		0.022080
S.E. of regression	0.014789	Akaike info criterion		5.282993-
Sum squared resid	0.001312	Schwarz criterion		5.040540-
Log likelihood	37.69796	Hannan-Quinn criter.		5.372758-
F-statistic	3.703933	Durbin-Watson stat		1.884319
Prob(F-statistic(	0.071029			

مما سبق يمكن كتابةالصيغة الرياضية للنموذج الخطي بالتعويض قيم مخرجات برنامج eviews8 يصبح كمايلي :

TAUX = 0.638621-0.000120**GUICHET +0.0000828 PRIVER** + 0.000187 **PUBLIC** +0.531287**RES_OBLIG**-10.62608**RESCOMPTE**

جدول 2-10 تغير نسب التسرب النقدي 2005 الى 2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التسرب النقدي	%25.30	%25.70	%25.10	%27.90	%28.30	%27.40
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التسرب النقدي	%25.30	%25.90	%26.80	%26.70	%30.00	%32.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل رقم (2-5) يوضح تطور نسبة التسرب النقدي في الجزائر

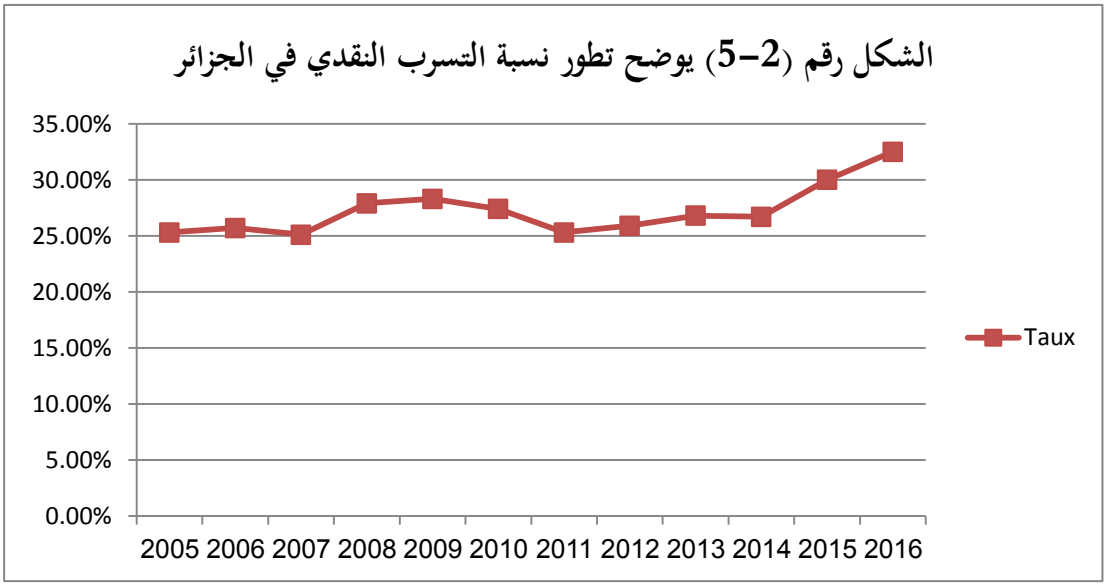

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

نسبة التسرب النقدي = مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور/ الزيادة في الكتلة النقدية

نلاحظ من خلال البيانات اعلاه ان نسبة التسرب النقدي في سنة 2005 بلغت .25.30% للترتفع الى 25.70% سنة 2006 تم لتسجل انخفاض صغير سنة 2007 25.10% ثم عرف ارتفاع متزايد خلال السنوات 2009 و2008 تم ينخفض سنة 2010 و تسجيل نسبة 25% سنة 2011 ثم يسجل نسب متزايدة متوالية الا ان يقارب سنة 2016 32.30 % خلال هذه الفترات عرفت الجزائر عدة تغيرات ساعدت من تسجيل هذه النسب المتزايدة منها زايدة العدد الشبابيك و المصارف مما

ساهم في ارتفاع هذه النسبة اضافة الى زيادة الكتلة النقدية في ساحة التداول وذلك من خلال التمويل الغير التقليدي الذي اعتمد من قبل الحكومة كأسلوب لاعادة ضخ المزيد من السيولة لاعطاء دينامكية كبيرة وتسديد الديون داخلية وذلك لعدم الاستقرار اسعار البترول ، وعليه فان نسبة التسرب النقدي كلما كانت كبيرة كلما انخفضت مقدرة البنوك على خلق النقود. كما بمكن ذكر بعض الاسباب التي ساهمت في مضاعفة التسرب النقدي كمايلي :

- الانخفاض التدريجي لكفاءة البنوك في جذب الودائع، والذي يلاحظ في انخفاض حجم الودائع في البنوك خاصة في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها تدني مستوى جودة الخدمات المصرفية، نظرا لعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك بسبب هيمنة البنوك العمومية، التي تمتلك سيولة مرتفعة باعتبار أن معظم الودائع القطاع العام تصب لصالحها،
- انخفاض الكثافة المصرفية والتي قدرت بمعدل وكالة واحدة لكل 25900 عام 2016
- انخفاض حجم السيولة في البنوك الجزائرية بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة.
- نقص الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة لانتشار البيروقراطية وعدم السرعة في تقديم الخدمات،
- التعامل بالفائدة ونقص البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر
- ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ونقص توفر خدمات السحب والإيداع
- التباين الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي،
- عدم وجود مراكز الصرافة التي نجدها في العديد من الدول الأخرى

فرضيات النموذج:

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(ei).= 0$
- تجانس (ثبات) تباين الأخطاء.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- الحد العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار فرضيات النموذج:**

1. اختبار المعنوية:

يختبر هذا النموذج قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وذلك للتأكد من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة β كلا على انفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتين:

- فرضية العدم: وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، x و y : $H0: \beta=0$
- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين x و y أي أن: : $H1: \beta\neq0$

التحليل الإحصائي:

- **اختبار المعنوية ككل للنموذج:**

نستعمل معامل التحديد R square و المصحح واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه:

أ. **معامل التحديد:**

يقدر معامل التحديد R square 0.989297 أمّا بالنسبة لمعامل التحديد المصحّح Adjusted R-squared يقدر بـ 0.980377 وهذا يعني أنّ للنموذج قدرة تفسيرية جيّدة وعالية جدّا أي أنّ المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 98% أمّا الباقي 02% فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

ب. **اختبار فيشر الاحصائية:**

نلاحظ من خلال الجدول أن للنموذج معنوية عند مستوى احتمال 0.000008 أي أنّ للمتغيرات المستقلة والتابعة قدرة تفسيرية جيّدة لأنّ الاحتمال ظهر بمستوى معنوية أقل من 5%.

- **اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:**

- بالنسبة للمعامل الثابت c نلاحظ أنّ قيمته المحتسبة المطلقة لإحصائية ستودنت 3.227667-أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي، أي لا نقبل فرضية العدم H0 بمعنى ليس لثابت c معنوية إحصائية، كما أن مستوى المعنوية 0.0180 أقل من مجال الثقة للمعنوية الاحصائية 5%ما يدل على أن له تأثير على المتغير التابع.
- ب**النسبة الإحتياط الإلزامي** نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت1.717442أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نقبل فرضية العدم بمعنى أن الإحتياط الإلزامي ليس له معنوية احصائية عند مستوى0.1367 ما يدل على أنه ليمكن قبول الإحتياط الإلزامي في النموذج بخطأ قدره 95% عند مستوى معنوية أكبر من 5%
- **بالنسبة معدل إعادة الخصم** :نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.210174كبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معدل إعادة الخصم له معنوية احصائية عند مستوى0.8405ما يدل على أنه يمكن قبول الاحتياج في معدل إعادة الخصم في النموذج بخطأ قدره 5 %عند مستوى معنوية يساوي 5%.
- **بالنسبة للبنوك العمومية** :نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 1.476829أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معدل إعادة الخصم له معنوية احصائية عند مستوى0.1902 ما يدل على أنه يمكن قبول الاحتياج في معدل إعادة الخصم في النموذج بخطأ قدره 5 %عند مستوى معنوية يساوي 5%.
- **بالنسبة للبنوك الخاصة** :نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 0.604652 أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معدل إعادة الخصم له معنوية احصائية عند مستوى0.5676ما يدل على أنه يمكن قبول الاحتياج في معدل إعادة الخصم في النموذج بخطأ قدره 5 %عند مستوى معنوية يساوي 5%.
- **بالنسبة للشبابيك** :نلاحظ أن قيمته المحتسبة لاحصائية ستودنت 3.442894أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 0.05، أي نرفض فرضية العدم بمعنى أن معدل إعادة الخصم له معنوية احصائية عند مستوى 0.0138ما يدل على أنه يمكن قبول الاحتياج في معدل إعادة الخصم في النموذج بخطأ قدره 5 %عند مستوى معنوية يساوي 5%.

- **التحليل القياسي:**

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به وسيتم التطرق إلى:

1. **اختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء: (داربن واتسون)**

يفترض داربن واتسون (DW) وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي.
- الفرضية البديلة: وتنص على وجود الارتباط الذاتي.

نقوم بمقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الجدول مع القيم النظرية (dl.du) المتحصل عليها من جدول داربن واتسون حيث أن DW : 2.704007 وهي القيمة المحسوبة لاختبار داربن واتسون؛

Dl 1.42321و du 2.7942 وهي القيم المجدولة لداربن واتسون عند n :7 ومستوى معنوية 5%

ويلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة غير المحددة، أو ما يسمى بمنطقة عدم اتخاذ القرار أو كذا منطقة اللاّ حسم، وبالتالي فلا يمكننا ابداء أي رأي حول إن كان هناك ارتباط بين المتغيرات أم لا، لذلك فسنستعين ببعض الاختبارات الأخرى لقياس مدى فعالية النموذج، في الأخير يمكننا قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط.

الشكل رقم: (2–6) يوضح مجال الثقة لاختبار "داربن واتسون"

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات

2. مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي: Jarque–Bera

نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن البواقي تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، كما أن الانحراف المعياري jarque–bera أي 0.065991أكبر من 0.05، أي نقبل فرضية العدم ومنه بواقي معادلة الانحدار موزع توزيعا طبيعيا، بغض النظر عن الاستعانة بالاحتمال الذي يفوق الـ0.05 فهو يعادل ما نسبته 65%.

الشكل رقم: (2–7) يوضح مخرجات برنامج eviews لاختبار التوزيع الطبيعي

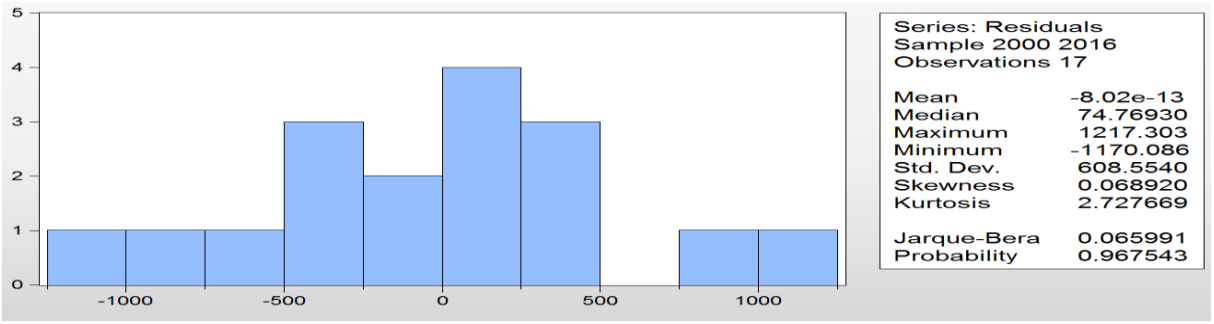

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل اطلعنا بالتفصيل على موضوع النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي، اتضح لنا أوّلا من خلال الدراسة التحليلية وبالاستعانة بالسلاسل الزمنية أنّ جميع المؤشرات التي تدخل أو تفسّر لنا المتغير المستقل "النظام المصرفي في معالجة التسرب النقدي" جميعها تفسّر لنا الأثر الاقتصادي على المتغير التابع، حيث أنّنا في دراستنا اخترنا فقط حوالي 03 مؤشرات لكن لها قوّة تفسيرية اقتصادية هائلة تساعد على التوصل إلى نتائج البحث المرجوة واختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة، وبالتالي فقد تبيّن معالجة مشكل التسرب النقدي يمكن أن تتمّ عن طريق الاستعانة بأدوات السياسة النقدية في الجزائر كم يمكن لهذه الأدوات أن تحدث أثرا اقتصاديا على التسرب النقدي، أمّا بالنسبة للدراسة القياسية فقد استعنا ببرنامج eviews الإحصائي لإثبات صحّة ما ذكرناه في التحليل، وعليه قمنا باختيار نفس المؤشرات كمتغيرات مستقلة، والبالغ عددها(03)، تتعلق بأدوات السياسة النقدية من جهة والكتلة النقدية التي تعبر عن التسرب النقدي من جهة أخرى، ولها قدرة تفسرية وعلاقة ذات دلالة إحصائية وهو ما يتوافق مع فرضيات البحث.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يبقى النظام المصرفي هو الممول الوحيد للنشاطات الاقتصادية ،وهذا في ظل عدم وجود اوتفعيل السوق المالي، الذي يعتبر قناة تمويلية اخرى للاقتصاد وذلك بعد حل الإشكالات التي تقف حجر عثرة أمام قدرة النظام المصرفي على التمويل، ومن بين هذه المشاكل مشكلة التسرب النقدي الى خارج الدائرة البنكية او الدائرة التداول الغير مراقبة ومنه يعتبر التسرب النقدي من الأسباب الرئيسية التي تخفض من حجم السيولة و الودائع في النظام البنكي، كما ينعكس سلبا على حجم القروض الممنوحة للاقتصاد، وهذا ما يبرر انخفاض حجم النقود المنشاءة لدى البنوك،فالتسرب النقدي في الجزائر عرف ارتفاع، وذلك لعدة أسباب أهمها مشكل كفاءة البنوك في جذب الودائع، وانخفاض استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كالشيكات والبطاقات، و التفضيل باستخدام و التسوية بالدفع النقدي (الكاش) بشكل كبير وواسع ونعدام الوعي المالي و الثقة،وللحد او التقليل من التسرب النقدي في الجزائر يعتبر من بين الحلول لتمويل الاقتصاد ، في ظل الأزمة الراهنة '(شح موارد التمويل)، وكما يمكن يعتبره كايراد لتدعيم إيرادات الدولة من خلال رفع حجم الوعاء الضريبي ومنه التحصيل الضريبي، فهذه الأموال التي تنشط خارج دائرة التداول الغير قانوية، تزيد في تنامي الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) وانها اداة مثبطة للاصلاحات و التشريعات وتعتبر منفرة لاي مبادرة من شانها النهوظ بالتنمية في ايطار القانون و الشفافية و المنافسة الشريفة.

أولا النتائج الدراسة خلص البحث الى مجموعة من النتائج تتمثلت في ما يلي :

- ✓ بعض ادوات السياسة النقدية لا تؤثر في التسرب النقدي .
- ✓ تواجد البنوك بعدد غير كافي و النغطية البنكية الجزئية (ضعف الكثافة البنكية) عبر المناطق الجغرافية ساهمت في ظاهرة التسرب النقدي من خلال محدودية تعاملات و نوعية الخدمات المقدمة .
- ✓ تفاقم ظاهرة التسرب النقدي كان من نتائج عدم تطور النظام المصرفي الجزائري و ذلك من خلال التعداد و نوعية الخدمات المقدمة و استمراية مدة تقديمها .
- ✓ درجة التطور الاقتصاد والكفاءته تتجلى في مكونات النظام البنكي.
- ✓ ضعف بنية النظام المصرفي من خلال افتقاره للشفافية و المصداقية.
- ✓ وجود التسرب النقدي وتعدد اسبابه اصبحت عقبة للمرور الى التطور.
- ✓ انتشار الفساد وغياب الثقة ووجود السوق السوداء (الموازي) .
- ✓ سيطرة و هيمنة البنوك العمومية على القطاع الاقتصادي .

- ✓ اغلب الودائع والقروض موجهة للقطاع العام وان وجهت للقطاع الخاص كانت بنسب ضئيلة.
- ✓ البنك المركزي المسؤول الرئيسي عن عملية إصدار النقد ، أي أنه هو مهندس ومصميم السياسة النقدية وتنفيذ ها.
- ✓ اعتماد سياسة التمويل التقليدي (التوسع النقدي) بشكل لا يتناسب و الحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي .
- ✓ ارتفاع حجم التسرب النقدي خارج البنوك مع تعدد أسبابه
- ✓ : انتشار الفساد الإداري والمالي في المصارف الجزائرية
- ✓ غياب الثقة في البنوك بسبب التخوف من الإيداع.
- ✓ وجود ظاهرة الاكتناز او الاحتفاظ بالنقود لدى عامة افراد المجتمع بحجة عدم وجود السيولة احيانا عند السحب ،"الفوائد"و التخوف من الربا.

ثانيا: توصيات:

- ✓ لابد من ادخال التكنولوجيات حديثة وذلك من خلال خلق والتوسيع في الخدمات المصرفية المقدمة .
- ✓ اخضاع وتبني النظام الصرفي سياسة تسويقية مصرفية مبنية على المنافسة و الشفافية.
- ✓ اذخال نظام التكوين و التدريب و التطوير كما ونوعا وذلك لزيادة كفاءة التحكم و الادارة لدي جمهور الموظفين في النظام البنكي.
- ✓ تعزيز و انشاء الثقة بين البنوك و العملاء وذلك بالوفاء و الجودة و الوفرة في تنفيذ ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة.
- ✓ ايجاد سبيل لاستقطاب ودمج الاموال المتدولة في السوق الموازية.
- ✓ خلق سوق مالي ليكون اداة تمويلة للاقتصاد.
- ✓ السعي الى اعتماد نظام وشبكة موحدة بين البنوك والمؤسسات المالية خاصة تبادل المعلومات المالية.

ثالثا افاق الدراسة:

ان هذا البحث يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى معمقة لاثرائه و التطرق الى نقاط او جوانب اخرى يمكن هذا البحث لم يتسنى له ان يبرزها او يثريها منها :

1. ماهي مشاكل التسرب النقدي وكيفية معالجتها والحد منها.
2. اي أساليب الحديثة يمكن الاعتماد عليها في التحكم في المعروض النقدي.
3. كيف يمكن استقطاب وإدماج السوق الموازية في الاقتصاد الرسمي.
4. ماهي الاليات الكفيلة بخلق الثقة مابين البنك و العميل.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1- الكتب:

1. الياس حداد، السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1985.
2. بشيي عباس العلاق ، حميد البونى الطائي، تسويق الخدمات ، دار زهران للنشر و التوزع، الأردن،2007.
3. رشاد العصار ،رياض الحلبي ،النقود و البنوك ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،ط 1 ،عمان ،2000.
4. عبد الرحمان يسرى أحمد ،اقتصاديات النقود و البنوك ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2003 .
5. علاء فرحان طالب واخرون، المزيج التسويقي المصرفي و اثره في الصورة المدركة للزبائن، دار الصفاء، الاردن، الطبعة الاولى .
6. فايز نعيم رضوان ،بطاقات الوفاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ،1999.
7. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الإلكترونية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ط 1 ،عمان ،2010 .
8. محمود محمد ابو فروة ،خدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت ،دار الثقافة الطبعة الأولى ،عمان ،2009
9. مصطفى كمال طه، وائل بندق،الأوراق التجارية و وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،مصر ،2007 .
10. ناجي معلا، الاصول العملية للتسويق المصرفي ،دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن ، الطبعة الثالثة، 2007.

2- المذكرات والرسائل :

1. الشيخ أحمد ولد الشيباني "فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي " مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف، للموسم 2012 2013 .
2. بن دحمان سمية ،بن صافي زينب، إشكالية ضعف النظام المصرفي و التسرب النقدي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ،المركز الجامعي بالحاج بوشعيب ،عين تيمشنت ،2016.
3. بومراو حمامة،بغال ليلى ،الخدمات المصرفية في البنوك التقليدية و الإسلامية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل ،جامعة عبد الرحمان ميرة،2016.
4. لوصيف عمار ، "إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين" مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2009/2008 .

5. مبركي سارة ،دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنكية و تطويرها ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة المدية،2012 .
6. راضية نصر الله ،سارة بن ذيب ،التسويق المصرفي و تحديات تكنلوجيا الاعلام و الاتصال ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،جامعة العربي التبسي ، تبسة ،2016 .
7. سماح شعبور ،مصباح مرابطي ،وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر واقع و تحديات ،مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر الأكديمي، جامعة العربي تبسي ،تبسة ،2016.
8. سماحي أحلام ،جناي نجات ،وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاديات التمويل والبنوك ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2017 .
9. سوسن جميل ،محمد أمين الهدهد ،التسرب المالي لدى الخزينة للسلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات الغير مباشرة ،أطروحة مجيستير في المنزعات الضريبية ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس ،فلسطين ،2010 .
10. شايب فؤاد،تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2012.
11. عبد الباسط عبد الصمد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،2018 .
12. عبيدات سليمة،تسويق الخدامات البنكية و اثره على رضا الزبون،مذكرة لنيل شهادة الماستر،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد اكلي محند اولحاج،البويرة ،2012.
13. يوسف مرزوق ،واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص :بنوك مالية وتسيير المخاطر ،جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة،2016 .

3- المجلات:

1. بريش عبد القادر ،جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،العدد 3.
2. حسين عمر ،نموذج المضاعف النقدي و عرض النقد في الإقتصاد الكويتي ،المجلة العلمية لكلية الإدارة و الإقتصاد ،العدد الثامن ،جامعة قطر ،1997 .
3. محمد مساوي، سمية زيرار،" دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970 – 2009."، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2، العدد 8.

4- الملتقيات العلمية :

1. بن علي ميلود، بوهريرة عباس، مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور، يوم دراسي حول النظام البنكي في الجزائر –الواقع والآفاق-، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 15 مارس 2017.
2. بنابي فتيحة ،إشكالية التصرف النقدي و علاقتها بقدرة النظام المصرفي على التمويل ،ملتقى حول الحلول المقترحة و البدائل الممكنة في تمويل إقتصاديات الدول النامية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2016.
3. كريمة ربحي ،تسويق الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ، الواقع و التحديات ، جامعة الشلف ، يومي 14و 15 ديسمبر 2006 .
4. عبد الله البحري ،علي صاري، مدى تقيم مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000 –2014 ، ،جامعة سوق أهراس، الجزائر.

ثانيا –المراجع الاجنبية:

1. M.Zollinger , " **Conférence sur les moyens de paiement moderne** " Université Paris V, 1992, Nanterre, Tours.

ثالثا –المواقع الالكترونية:

2. https://www.vapulus.com/ar/juvd
3. http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10971